جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: محاسبة و جباية معمقة

بعنوان:

دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية في مؤسسة EURL HYGIENE DE LUXE MANUFACTURE

من إعداد الطلبة :

- بن عمير عبد الرزاق.
- لعميري فوزي

تحت إشراف الأستاذ :

سامي زيادي

اعضاء لجنة المناقشة

عميروش بوبكر	محمد البشير الابراهيمي	رئيسا
زيادي سامي	محمد البشير الابراهيمي	مشرفا ومقررا
فوضيلي سمية	محمد البشير الابراهيمي	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله المحمود بكل لسان، المعبود في كل زمان، لا يخلوا من علمه مكان، لا يشغله شأن عن شأن، جل عن الأشباه والأنداد، وتنزه عن الصاحبة والأولاد. ونسلم على محمد ـصلى الله عليه و سلمـ عبده ورسوله وخيرته من خلقه، وأمينه على وحيه، وسفيره بينه و بين عباده، أما بعد:

تعجز الكلمات عن الإفادة، والألفاظ عن الإحاطة...، نفتش في قواميس العجم، وفي معاجم العرب عما يفيك حقك، وينزلك منزلتكَ، تكبدت معنا مشقة البحث، وتحملت هفواتنا وعثراتنا، لك منا جميل الشكر أستاذنا الفاضل

سامي زيادي

إهداء

الى والدي الكريمين حفظهما الله

الى اخوتي و اخواتي الاعزاء

الى زوجتي الكريمة

و الى ابني الغالي "مصعب" حفظه الله

و الى كل الاصدقاء و الزملاء و رفقاء الدرب

الى الاساتذة الكرام الذين رافقوني في مسيرتي الدراسية

عبد الرزاق بن عمير

إهداء

الى والدي الكريمين حفظهما الله

الى اخوتي و اخواتي الاعزاء

الى زوجتي الكريمة

و الى ابني و ابنتي

و الى كل الاصدقاء و الزملاء و رفقاء الدرب

الى الاساتذة الكرام الذين رافقوني في مسيرتي الدراسية

لعميري فوزي

فهرس المحتويات

خطة البحث:

فهرس المحتويات	
الإهداء	
التشكرات	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
ملخص	
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول : تحليل القوائم المالية في ظل النظام المالي المحاسبي	
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	07
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	07
المطلب الثاني: أهداف إعداد و عرض القوائم المالية	09
المطلب الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية	10
المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من القوائم المالية	14
المبحث الثاني: أدوات تحليل القوائم المالية	20
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي	20
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي	22
المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي	23
المبحث الثالث: الدراسات السابقة للموضوع	32
المطلب الأول: أطروحات الدكتوراه	32
المطلب الثاني: مذكرات الماجستير و الماســــــــتر	33
المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	35
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: التعريف بالشركة محل الدراسة	37
المطلب الأول: تعريف خاص بالمؤسسة محل الدراسة	37
المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة	37
المطلب الأول: تقديم الميزانيات للسنوات الثلاثة 2018-2019-2020	37

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة 2018–2019–2020	37
المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة 2018–2019 –2020	37
المطلب الرابع: تحليل التدفقات المالية للمؤسسة	37
الخاتمة	60
قائمة المراجع	62

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية	15
02	حسابات النتئج	16
03	التدفقات النقدية	18
04	نسب التمويل	24
05	نسب السيولة	26
06	نسب النمو (النشاط)	28
07	نسب الربحية	30
08	مؤشرات التوازن المالي	31
09	حساب راس المال العامل الدائم والخاص الشرط01	44
10	حساب إحتياج راس المال العامل الشرط 02	45
11	حساب الخزينة	45
12	حساب نسب السيولة	46
13	حساب نسب النشاط	48
14	حساب نسب التمويل	49
15	نسب التوازن الهيكلي	50
16	جدول حسابات النتائج	51

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص القوائم المالية	12
02	الخصوم	23
03	تطور رقم الأعمال	52
04	تطور النتيجة التشغيلية	52
05	تطور النتيجة الصافية:	53

مقدّمـــة

مقدمة

من الناحية التاريخية فان التحليل المالي يعتبر وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، و تحديدا في فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية في 1929 ، و نتج عن ذلك انهيار العديد من الشركات الأمريكية ، و ما تبعه من أثار اقتصادية كارتفاع مستويات البطالة و انخفاض الطلب على السلع و الخدمات و انخفاض مستويات الاستثمار و إحجام المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم، و تشير المعطيات انه في الولايات المتحدة الأمريكية أفلست أكثر من 4000 منشاة أما عالميا فقد تأثرت الكثير من الدول الغنية و الفقيرة، و انخفاض مستويات التجارة العالمية و توقف العديد من الصناعات لتلك الدول مما ألزم الحاجة الى نشر المعلومات المالية و هي وظيفة التحليل المالي و لقد أولت المنشات أهمية خاصة لها، بعدما وجدت كأداة مميزة تساعد على اتخاذ القرارات المالية المختلفة.

تزداد أهمية التحليل المالي في الوقت الحالي نتيجة ظهور المشاريع ذات الأغراض المختلفة و زيادة حجم معاملاتها و أنشطتها مع بعضها، و زيادة حدة المنافسة بينها، فظهرت فئات و جهات متعددة تحتاج الى التحليل المالي و استخدام نتائجه في تقييم المنشات القائمة و كشف مواطن ضعفها و إصلاحها و تعزيز مواطن القوة و استغلالها ، حتى أصبحت احد الوسائل التي توفر المعلومات عن المنشات ، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون و المرتقبون الى معلومات دقيقة عن واقع المنشات من منطلق تحليل القوائم المالية .

إضافة إلى ان تحليل هذه القوائم المالية يوفر عدد من المؤشرات المناسبة و الملائمة لتقييم أداء المؤسسات التي يتعامل معها المستثمرون أفرادا كانوا أم شركات ، و أن التوسع الهائل للأنشطة التي تمارسها المنشات المختلفة مما جعل الحاجة الدائمة للمعلومات و المؤشرات تساعدها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

أصبحت عملية التحليل المالي أداة من أدوات المؤسسات الاقتصادية امرا ضروريا في الوقت الحالي مع زيادة المنافسة و تعدد الانشطة الاقتصادية، و من ثم أصبح على المدير المالي للمؤسسة القيام بإجراءات التحليل المالي للقوائم المالية التي تحوي على عدد هائل من الأرقام لمعرفة الوضعية المالية للمنشاة، و هذا يعطي صورة دقيقة للوضعية المالية للمؤسسة من اجل وضع خطط تتوافق و إستراتيجية المؤسسة التي تكون مبنية على دراية بوضعيتها ، و هنا يكمن دور المحلل بتفسير هذه الأرقام و ايجاد العلاقة فيما بينها بالاعتماد على النسب المالية و استخدام مؤشرات التوازن المالي و المؤشرات المالية و حركة رؤوس الأموال و غيرها من أدوات التحليل المالي و استعمال نماذج التنبؤات المستقبلية للحفاظ على المؤسسة الاقتصادية من شبح الإفلاس و الخسارة و هنا نجد ان التحليل المالي يساعد على معرفة الوضعية المالية للمنشاة و الحفاظ عليها .

و من هذا المنطلق نثير إشكالية دراستنا على النحو التالي:

مامدى قدرة أدوات التحليل المالي للقوائم المالية على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

و لتسهيل الإجابة على هذه الإشكالية نقسم تساؤلنا الى إشكاليات فرعية :

- ماهي القوائم المالية؟
- ماهي الأساليب المتبعة في التحليل المالي من أجل ضمان تسيير دائم ورقابة مستمرة؟
- ماهي أهم النسب والمؤشرات لتقييم الأداء المالي في **المؤسسة** ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على السؤال المشار إليه تم وضع الفرضيات التالية:

- إستعمال أدوات التحليل المالي تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومعالجتها .
- تتمثل أساليب التحليل المالي في ضمان تسيير ورقابة مستمرة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة في دراسة القوائم المالية .

أسباب إختيار الموضوع :

- له علاقة بمجال تخصصنا
- الميول الشخصي لمواضيع التحليل المالي
- أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات
- الرغبة في التعمق أكثر في دراسة أدوات التحليل المالي.

أهمية البحث:

- الدور الفعال الذي يؤديه التحليل المالي في إظهار المركز المالي للمؤسسة ومن ثم المساهمة في تحسين أدائها.

- إبراز أهمية تطبيق تقنيات التشخيص المالي باستعمال القوائم و التقارير المالية في اكتشاف مواطن القوة و الضعف مما تعطي مؤشرا عن مواطن تقييم و تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة
- تشخيص وضعية المؤسسة من الجانب المالي و البحث عن كيفية تحقيق التوازن المالي في **المؤسسة**
- محاولة إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على **مؤسسة**

المنهج المتبع:

تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بإعطاء تعريفات للتحليل المالي و القوائم المالية والأداء المالي للمؤسسة أما بالجانب التطبيقي فقد تم إسقاط الجانب النظري على مؤسسة انتاجية بإتباع دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لسنوات 2017 الى 2019.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث الى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي.

الفصل الأول: تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول القوائم و التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال ثلاثة مباحث الأول شمل تناول ماهية القوائم المالية أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لأدوات تحليل القوائم المالية حيث تعرضنا الى مفهوم التحليل المالي و أنواعه و أدواته المستخدمة ثم ختمنا بالمبحث الثالث الذي تناول الدراسات السابقة للموضوع (أطروحات دكتوراه و رسائل ماجستير).

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية اذ تم تناولها في شكل دراسة حالة حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على عينة من المؤسسات الانتاجية و تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث : الأول يتضمن بطاقة فنية للمؤسسة والثاني تطرقنا فيه الى تحليل الوضعية المالية و تحليل التدفقات المالية للمؤسسة.

إضافة الى مقدمة والتي شملت إشكالية البحث والأسئلة الفرعية وأهمية وأهداف البحث وكذا تقسيماته و أيضا خاتمة شملت نتائج الدراسة وتوصيات حول البحث وآفاقه.

أسباب إختيار الموضوع :

- له علاقة بمجال تخصصنا
- الميول الشخصي لمواضيع التحليل المالي
- أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات
- الرغبة في التعمق أكثر في دراسة أدوات التحليل المالي.

أهمية البحث:

- الدور الفعال الذي يؤديه التحليل المالي في إظهار المركز المالي للمؤسسة ومن ثم المساهمة في تحسين أدائها.
- إبراز أهمية تطبيق تقنيات التشخيص المالي باستعمال القوائم و التقارير المالية في اكتشاف مواطن القوة و الضعف مما تعطي مؤشرا عن مواطن تقييم و تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على التشخيص المالي للمؤسسة
- تشخيص وضعية المؤسسة من الجانب المالي و البحث عن كيفية تحقيق التوازن المالي في **مؤسسة إنتاج الورق EURL HYGIENE DE LUXE MANUFACTURE**
- محاولة إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على **مؤسسة التنظيف والتطهير بوشريط محمد رضا**

المنهج المتبع:

تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بإعطاء تعريفات للتحليل المالي و القوائم المالية والأداء المالي للمؤسسة أما بالجانب التطبيقي فقد تم إسقاط الجانب النظري على مؤسسة التنظيف والتطهير **بوشريط محمد رضا** بإتباع دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لسنوات 2017 الى 2019.

صعوبات الدراسة:

اهم الصعوبات التي واجهتنا اثناء دراستنا :

- باعتبارنا موظفين فالسيد لعميري فوزي موظف بقطاع الحماية المدنية و السيد بن عمير عبد الرزاق موظف بقطاع الصحة و امام الوضعية الوبائية التي تمر بها بلادنا من جراء جائحة كورونا كوفيد 19 فانه كان لزاما علينا التوفيق بين الدراسة و مهام العمل التي تستدعي منا التجند الدائم في مكافحة هذا الوباءو هم ما اثر على بحثنا نوعا ما.
- كذلك ضيق الوقت الذي اثر نوعا ما على كثرة التنقلات بين مهام العمل و موضوع البحث و كذلك تشعب الدراسة من جهة أخرى.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث الى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي.

الفصل الأول:تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول القوائم و التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال ثلاثة مباحث الأول شمل تناول ماهية القوائم المالية أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لأدوات تحليل القوائم المالية حيث تعرضنا الى مفهوم التحليل المالي و أنواعه و أدواته المستخدمة ثم ختمنا بالمبحث الثالث الذي تناول الدراسات السابقة للموضوع (أطروحات دكتوراه و رسائل ماجستير).

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية اذ تم تناولها في شكل دراسة حالة حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على عينة من المؤسسات (مؤسسة التنظيف والتطهير **بوشريط محمد رضا**) و تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث : الأول يتضمن بطاقة فنية للمؤسسة والثاني تطرقنا فيه الى تحليل الوضعية المالية و تحليل التدفقات المالية للمؤسسة.

إضافة الى مقدمة والتي شملت إشكالية البحث والأسئلة الفرعية وأهمية وأهداف البحث وكذا تقسيماته و أيضا خاتمة شملت نتائج الدراسة وتوصيات حول البحث وآفاقه.

الفصل الأول

تحليل القوائم المالية في ظل النظام المالي المحاسبي

الفصل الأول: تحليل القوائم المالية في ظل النظام المالي المحاسبي

تعتبر المحاسبة من الركائز الأساسية التي تلعب دورا مهما و جوهريا في نجاح النشاط الاقتصادي، حيث أنها توفر لجميع مستخدمي القوائم المالية المعلومات المناسبة لمساعدتهم في عمليات التخطيط و الرقابة و تقييم الأداء و اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة و اللازمة لنجاح المشروع.

و تعتبر القوائم المالية المنتج الرئيسي لنظام المحاسبة المالية التي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة و عرضها خلال السنة، لتكون أداة فعالة في يد المستخدمين لاتخاذ القرارات المختلفة و رسم السياسات المناسبة لهم و ذلك من خلال تحليل مكوناتها و إجراء العلاقات بين عناصرها ، و هذا من اجل إظهار التناسق فيما بينها و كذلك تبسيط معانيها لهم ، لتلبية احتياجات و رغبات المستخدمين لها من اجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة و العقلانية.

و لقد تم تقسيم هذا الفصل المتضمن تحليل القوائم المالية في ظل النظام المالي المحاسبي إلى ثلاثة مباحث:

- ماهية القوائم المالية
- أدوات تحليل القوائم المالية
- الدراسات السابقة (أطروحات الدكتوراه و مذكرات الماجستير)

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مقبولة قبولا عاما من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة ، و تغطي المبادئ المحاسبية فهي تشمل كل المفاهيم و الأعراف و الأحكام المحاسبية الأساسية و التي تكون بمجموعها التطبيق العملي للمحاسبين.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تعريف 01: تعرف القوائم المالية بأنها وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في المشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان ذلك داخل المشروع أو خارجه [1] ،حيث وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، والذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة و العمليات التي تقوم بها ،

[1] أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية،2003،ص43

والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات إقتصادية ،كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول الميزانية ،وجدول النتائج وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة ، وجدول تدفقات الخزينة، والملاحق (الإيضاحات) .

تعريف 02: ويمكن تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة ،وفي أشكال محددة (كالميزانية ،وجدول حسابات النتائج، وجدول تغيرات رؤوس الأموال أو الأموال الخاصة ، وجدول تدفقات الخزينة) وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية الى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات[1]

تعريف 03: وهي أيضا عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة و أدائها خلال فترة معينة ، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم المالية لإتخاذ القرارات الرشيدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة المؤسسة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن القوائم المالية هي وسيلة تعبير عن نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي ، وهي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة، كما أنها تساهم في توصيل نتائج التقييم للأطراف المعينة سواء كانوا داخليين كالإدارة والملاك أو خارجيين كالمساهمين والمستثمرين

اي ان القوائم المالية هي المنتوج النهائي للمحاسبة المالية حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي تم تسجيلها في الدفاتر و التي تظهر في دفتر الاستاذ على شكل مجموعة من التقارير و هذه الاخيرة ليست هدفا في حد ذاتها و انما وسيلة للحصول على المعلومات و النتائج للاستفادة بها في اتخاذ القرارات و الحكم على نتائج عمليات الوحدة و تقييم مركزها المالي.

[1]نوي الحاج، **انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،2005،ص 35.

[2]طارق عبد العال حماد ،**التقارير المالية** ،الدار الجامعية ،مصر،2005 ص35.

المطلب الثاني: أهداف إعداد وعرض القوائم المالية

يعتبر تحديد أهداف القوائم المالية من بين أهم الأمور التي اهتمت بها الجمعيات المختصة لان بتحديدها يتحدد نوع المعلومات المحاسبية المرغوبة وهي تتغير بتغير الحاجة إليها في إتخاذ القرارات التي تنقسم الى قسمين فيمايلي :

أ- الأهداف الرئيسية : تتمثل في :

- توفير المعلومات التي تفيد ترشيد القرارات الإستثمارية و الائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين.

- توفبر المعلومات التي تفيد في تقرير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها.

- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة ، كذلك تقرير الإمكانيات المالية و احتمالات مواجهة الفشل المالي.

على ضوء ماسبق فإن الأهداف الرئيسية حاولت الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمستخدمي القوائم المالية وطبيعة القرارات التي يتخذونها وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات وليست لخدمة إحتياجات فئة دون أخرى.

ب- الاهداف الفرعية: تتمثل في

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها ويتم ذلك وفق أساس الإستحقاق الذي يربذ بين الموجودات و الإنجازات ويسمح بتنبؤات سليمة.

- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة سيولة وتدفق الاموال أي تحديد مصادر الحصول على أموال وأوجه الإنفاق.

- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الادارة وتقييم كفاءة أدائها بإستخدام معلومات الربحية ومكوناتها.

- توفير المعلومات التي تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

تسمح الأهداف الفرعية بتوفير البيانات الصالحة المتعلقة بالمجالات التالية:

- التغير في المركز المالي
- الموارد الإقتصادية
- التدفقات النقدية
- النتيجة وعناصرها
- الحكم على أداة الإدارة
- إتخاذ القرارات ذات المنفعة للمستخدمين في فهم المعلومات المالية

المطلب الثالث : الخصائص النوعية للقوائم المالية و الجهات المستفيدة منها

1.1 الخصائص النوعية للقوائم المالية:

لكي تعبر القوائم المالية عن مدى صدق نتائج الأعمال والمركز المالي لابد من أن تمتاز بمجموعة من الخصائص نذكر من أهمها مايلي [1]:

1/ الملائمة :

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون هذه المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية ، الحاضرة والمستقبلية.

2/ القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة في القوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من طرف المستخدمين ،لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية ، كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

---

[1] مسوسي زهية، ساري رزيقة، **دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي** ، جامعة أمحند أكلي أمحند الحاج ،البويرة 2018/2017 ،ص 20

3/ المصداقية :

حيث من الضروري أن تكون المعلومات المالية موثوق فيها وذات مصداقية ويعتمد عليها ، وأن تتسم بالصدق معناه أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

4- الحياد :

فيجب أن تتصف المعلومات الواردة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز ، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة إختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سابقا.

5- القابلية للمقارنة :

يجب أن تكون المعلومات غير معزولة حتى تكون متاحة للمستخدمين وتساعدهم في تقييم أداء المؤسسات ومعرفة الأوضاع المالية لها من خلال عمل المقارنة بين بنود القوائم المالية خلال فترات مختلفة ، ويجب ملاحظة أن إمكانية المقارنة تعتمد كذلك على الاتساق والتناسق في إتباع الطرق والقواعد المحاسبية

6- الإفصاح:

ويكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس والإفصاح عن أثر التغيير في تلك السياسات

و يمكن توضيح أهم خصائص القوائم المالية كما يلي:

الشكل رقم 01 خصائص القوائم المالية

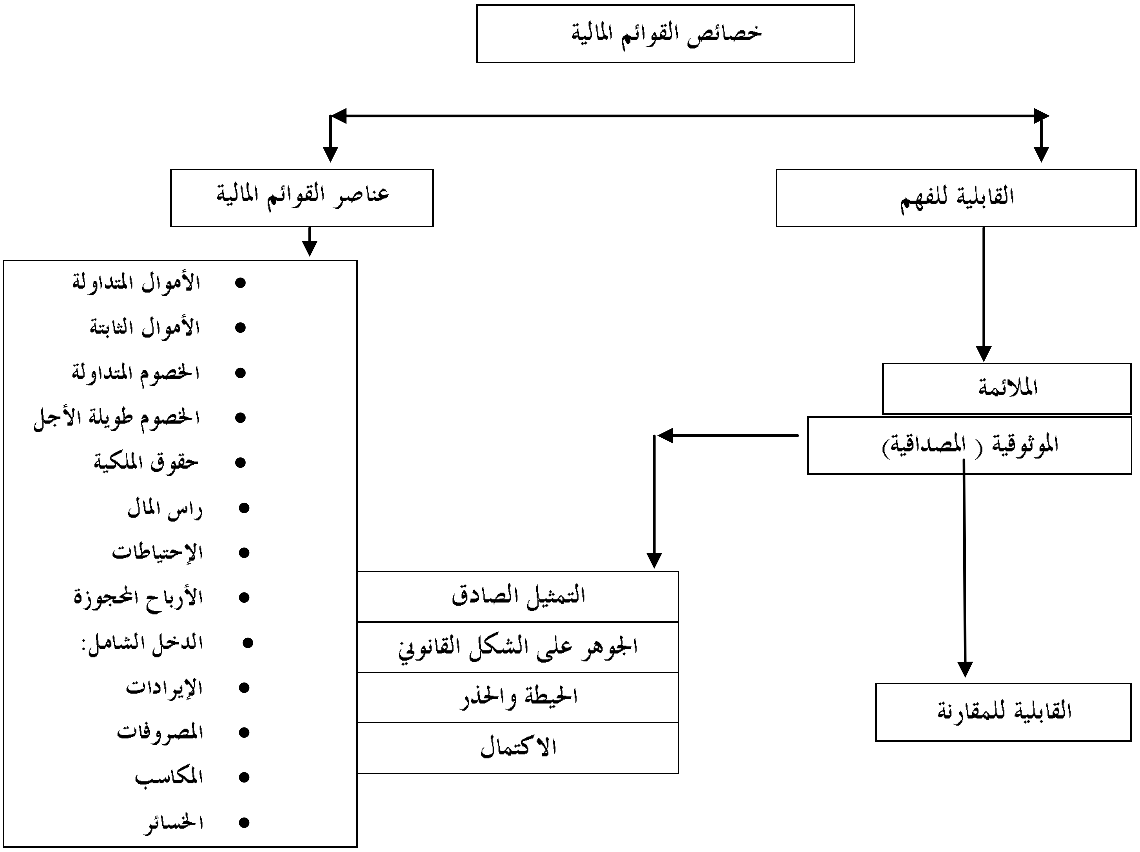

المصدر: بن فرج زوينة ، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ،سطيف، 2014/2013، ص50.

2.1. الجهات المستفيدة من القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات والجمهور........ ، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات ، والتي تتمثل فيمايلي:[1]

[1] علمي حليمة، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم المالية و المحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ص 22.

أولا-المستثمرون:

يهتم مقدمي راس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لإستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها، فهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع وتوزيع أرباح الأسهم .

ثانيا – الموظفون :

حيث يهتم الموظفون والجماعات الممثلة لهم بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل، وكذلك بالمعلومات المتعلقة بالاستقلال وربحية أرباب العمل.

ثالثا- المقرضون :

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الإستحقاق.

رابعا – الموردون والدائنون التجاريون الأخرون :

يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق ، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على المدى القصير من إهتمام المقرضين إلا إذا كانو يعتمدون على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي.

خامسا –العملاء :

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المؤسسة خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو إعتمادا عليها.

سادسا – الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها :

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسات من خلال حصولهم على المعلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة ، وتحديد السياسات الضريبية ، وكأساس للإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

سابعا – الجمهور :

تؤثر المؤسسات على قرار الجمهور بطرق متنوعة ، فعلى سبيل المثال قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للإقتصاد بطرق مختلفة منها: عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

بينما لايمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات ، فإن هناك حاجات عامة لهم جميعا ، حيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رؤوس المال المخاطر للمؤسسة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية

المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ، وهي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية ، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية وحالة الخزينة في المؤسسة في نهاية الدورة.

1. القوائم المالية الأساسية:

1.1 قائمة المركز المالي (الميزانية) :

تعريفها :

تعريف 01: وهي عبارة عن صورة للمركز المالي للشركة من خلال بيان مالها من ممتلكات (الأصول أو الموجودات) وحقوق ملكية وماعليها من إلتزامات مالية (الخصوم) في تاريخ معين هو تاريخ الميزانية ، تمثل قائمة المركز المالي (الميزانية) إحدى الركائز المهمة في بيان صورة الشركة للأطراف المتعاملة معها وهي بذلك تترجم بالأرقام ماتملكه المؤسسة من أصول (موجودات) لديها.

تعريف 02: عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/02 الميزانية على أنها: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية .

ومن هنا نستخلص أن الميزانية هي صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد ويكون لها جانبين جانب أصول (الممتلكات) والجانب الثاني هو الخصوم (الإلتزامات).

الجدول رقم 01 الميزانية:

الأصـــــول				الخصــــــوم	
البيان	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات والمؤونات	المبالغ الصافية	البيان	المبالغ
الأصول الغير الجارية				**الأموال الخاصة**	
تثبيتات معنوية				رؤوس الأموال	
تثبيتات عينية				الإحتياطات	
تثبيتات جاري إنجازها				النتيجة الصافية	
تثبيتات مالية أخرى				....	
الأصول الجارية				**الخصوم غير الجارية**	
المخزونات والمنتوجات				قروض وديون	
الزبائن				مؤونات وإيرادات مثبتة مسبقا	
المدينون الاخرون				**الخصوم الجارية**	
المتاحات (النقدية)				الموردون	
				ديون أخرى	
				خزينة الخصوم	
المجاميع				المجاميع	

المصدر : من إعداد الطالبين

2.1. قائمة الدخل (حسابات النتائج) :

تعريف 01: هو جدول بياني ملخص للأعباء و الإيرادات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ولايؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)"1.

تعريف02 : يطلق عليه أيضا قائمة الربح ومهما كانت التسمية التي تطلق عليه فيجب أن تفصح بشكلكاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة"2 .

الجدول رقم 02 حسابات النتئج:

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
70	المبيعات والمنتجات الملحقة		
72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد الصنع		
73	الإنتاج المثبت		
74	إعانات الإستغلال		
	1- إنتاج السنة المالية		
60	المشتريات المستهلكة		
61 و62	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى		
	2-إستهلاك السنة المالية		
	3-القيمة المضافة للإستغلال (1-2)		
63	أعباء المستخدمين		
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		
	4- إجمالي فائض الإستغلال		
75	المنتجات العملياتية الأخرى		
65	الأعباء العملياتية الأخرى		
68	المخصصات والإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة		
78	إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات		
	5- النتيجة العملياتية		
76	المنتوجات المالية		
66	الأعباء المالية		

69	**6- النتيجة المالية** **7-النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)** الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغييرات) عن النتائج العادية **مجموع منتجات الأنشطة العادية** **مجموع أعباء الأنشطة العادية** **8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية** عناصر غير عادية (منتجات يجب تبيانها) عناصر غير عادية (أعباء يجب تبيانها) **9- النتيجة غير عادية** **10- صافي نتيجة السنة المالية** حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية[1] **11- صافي نتيجة المجموع المدمج**[2] ومنها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع		
	المجاميع		

المصدر: من إعداد الطالبين

3.1 قائمة التدفقات النقدية:

نظرا لقصور القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص الفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ،او مصادر وإستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة المعايير المحاسبية المالية FASB(المعيار 95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية ، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون بإسم قائمة

[1] الزعر محمد سامي ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة،2001-2012 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، ص44.

[2] علمي حليمة ، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة** ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،2015-2016، ص17.

التدفقات النقدية. والغرض منه توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية ، وتقرر هذه القائمة عمايلي:

- الأثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة،
- لصفقاتها الإستثمارية،
- لصفقاتها التمويلية،
- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة "1.

جدول رقم 03 التدفقات النقدية

البيان	المبالغ
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
النقدية المقبوضة من العملاء	
النقدية المدفوعة للموردين	
النقدية المدفوعة للمصروفات التشغيلية	
يطرح النقدية المدفوعة على مصروف ضريبة الدخل	
يطرح النقدية المدفوعة على مصروف الفائدة المدفوع	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	
المتحصلات النقدية من بيع إستثمارات طويلة الأجل	
يطرح النقدية المدفوعة لشراء الموجودات الثابتة	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
توزيعات أرباح النقدية على المالكين	
تسديد السندات	
زيادة راس المال	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	
صافي الزيادة في النقدية أو مايعادلها خلال السنة	
النقدية ومايعادها في بداية السنة	
انقدية ومايعادلها في نهاية السنة	

2. الإيضاحات المرفقة والتقارير الأخرى:

1.2. الإيضاحات المرفقة :

هي معلومات تفصيلية تلحق بالقوائم المالية بغرض إعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالقوائم المالية والسياسة المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المحاسبية:

- التفسيرات بين الأقواس،
- الملاحظات الهامشية،
- الجداول الإضافية،
- الحسابات ذات الطبيعة المتعارضة،
- حسابات التقييم مثل الأصل غير متداول ومجمع إهتلاكه كحساب مقابل،
- السياسات المحاسبية والتي تعتبر هامة لفهم القوائم المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها.

2.2. التقارير الأخرى: وتتمثل فيمايلي :

- تقرير المراجع الخارجي،
- تقرير مجلس الإدارة،
- التقارير المالية الإضافية،
- التقارير المالية الدورية،
- التقارير المالية بالقيمة الجارية،
- القوائم المحاسبية الإجتماعية،
- التقارير المالية عن الموارد البشرية[1]

[1] علمي حليمة ، مرجع سبق ذكره ، ص21.

المبحث الثاني: أدوات تحليل القوائم المالية

يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية و النسب و الاتجاهات بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية او تكون مختفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية ، هذه الاخيرة تشمل كل من الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة تغيرات الاموال الخاصة ، بالاضافة الى الملاحق و من جملة هذه القوائم نجد ان الميزانية و حسابات النتائج يعول عليهما كثيرا من قبل محللي القوائم المالية نظرا لما تحتويه من معلومات تساعدهم في تكوين فكرة عن الوضعية المالية للمؤسسة و كذلك عن اداء المؤسسة سواءا في الوقت الحالي او التوقعات المستقبلية ، هذا بالإضافة الى المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مفهوم التحليل المالي أنواعه و أدواته.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، و ذلك استنادا الى الكشوف و المستندات المحاسبية للمؤسسة، و مع تطور التجارة و الصناعة في بداية القرن العشرين ظهرت دراسات أخرى أكثر تعمقا و ذلك باستعمال نسب أخرى للمقارنة بين عدة مؤسسات.[1]

و لقد كانت للازمة الاقتصادية 1929 دور ايجابي في تطور وسائل و تقنيات التسيير خاصة التحليل المالي حيث أصبح هذا الأخير يكتسي أهمية كبيرة و أصبحت المؤسسات تبحث على هيكل سليم يحميها من مخاطر الإفلاس.

<u>تعريف اول</u>: التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير و أسس يهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشاة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة ، و إيجاد الربط و العلاقة فيما بينهما فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشاة و بين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشاة و العلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل ، بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات و النفقات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها و البحث عن أسبابها و

[1] عبد الغفار حنفي ، **<u>أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى</u>**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية ، مصر ، 2004، ص 170

ذلك لاكتشاف نقاط الضعف و القوة في الخطط و السياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة و وضع الحلول و التوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

بعبارة أخرى فان التحليل المالي يعتبر من أهم المجالات المعرفية التي تنير الطريق أمام كل طائفة من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية ، و المهتمة بالمنشات الخاصة و الطاقات ما يمكنه من الإسهام الفعال في ترشيد القرارات و السياسات و الخطط بالإضافة إلى تقييم المنشات تقييما شاملا او جزئيا.[1]

تعريف ثاني: التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة و فهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها و الأسس التي تم في ضوئها القياس المحاسبي.

حيث أن القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي ، تعتبر المدخلات لعملية التحليل المالي ، ففي الوقت الذي تعتبر هذه القوائم نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعتبر بداية الطريق في التحليل المالي و نقطة الانطلاقة في فهم الوضع المالي للمؤسسة و تفسيره ، و بالتالي فان صحة القياس المحاسبي و سلامته و كغاية الإفصاح المحاسبي و ملائمته شرطان أساسيان و خطوتان لازمتان لضمان إمكانية التحليل المالي السليم ، و العكس صحيح فإذا كانت القوائم المالية غير صحيحة (عند القياس المحاسبي او الإفصاح المحاسبي) أصبح التحليل المالي غير صحيح بالتبعية إذ أن المبني على الخطأ غالبا ما يكون خاطئا.

تعريف ثالث: التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها ، و التغييرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و اثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم اداء هذه المؤسسة.[2]

من خلال ما سبق يمكننا القول من وجهة نظرنا ان التحليل المالي يتعلق بنشاط كل المؤسسات مهما كان نوعه تجاريا او صناعيا او زراعيا أو خدميا أو تمويليا، و مهما كان الكيان القانوني لهذه المؤسسة قطاع خاص او عام او مختلط، و سواءا استهدفت هذه المؤسسة الربح أم لم تستهدفه فمن حيث المعنى لم يعد التحليل

[1] صادق الحسني ، **التحليل المالي و المحاسبي** ، دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الأولى، 1998، عمان، الأردن، ص 73.

[2] بوجمعة سارة، روباش اسيا، **دور الاساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة 2015-2016** مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016-2017 ، ص 05.

المالي يعني دراسة تحليلية انتقادية مفصلة للقوائم المالية و الكمية الضخمة و المتنوعة من المعلومات المفيدة و الملائمة و الضرورية و مرتبطة بشكل مباشر او غير مباشر بالمنشات.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن إجراء التحليل المالي من حيث نطاقه كما يلي:

1/ التحليل المالي على المستوى الوطني:

يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة ، و تدخل ضمن عملية تقييم هذه العمليات المالية في مقاييس الاقتصاد ككل و يعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الاقتصادي و يدخل ضمن مجال الاقتصاد السياسي.

2/ التحليل المالي على مستوى المؤسسة:

يقصد به تقييم نشاط المؤسسة سواءا كانت تهدف الى الربح او الى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة .

كما يمكن إجراء التحليل المالي من حيث شموليته كما يلي: [1]

أ- **التحليل المالي الشامل:** يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط المؤسسة لمركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة

ب- **التحليل المالي الجزئي:** يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال الثابت او تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل او تحليل القابلية الإدارية للمؤسسة او تحليل المخزون السلعي ..... الخ.

كما يمكن إجراء تحليل مالي من حيث زمن (وقت) وقوعه كما يلي: [2]

- **التحليل المالي لفترة زمنية ماضية:** و يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة او مركزها المالي او كليهما معا خلال فترة زمنية ماضية مختارة، كان تكون لفترة ثلاث سنوات مالية او خمس سنوات مالية مختارة ... الخ.

---

[1] مبارك لسلوس ، التسيير المالي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 31

[2] مبارك لسلوس، نفس المرجع، ص 45

- **التحليل المالي المستقبلي:** يقصد به تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية لاحقة مستقبلية ، كان تكون ثلاث سنوات أو خمس سنوات قادمة و ذلك بالاعتماد على المعلومات و البيانات التاريخية للمؤسسة.

كما يمكن إجراء تحليل مالي من حيث طبيعته كما يلي:

- **التحليل المالي الداخلي:** و يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة او مركزها المالي او كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة داخل المؤسسة

- **التحليل المالي الخارجي:** يقصد به تقييم نشاط المؤسسة او مركزها المالي او كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة من خارج المؤسسة.

كما يمكن إجراء تحليل مالي من حيث شكله كما يلي:

- **التحليل العمودي (الراسي)** : يتمثل في استخدام النسب المالية و الذي يركز على دراسة العلاقة الإجمالية بين بنود القوائم المالية أي تحديد العلاقة بين كل بنود الميزانية بمجموع الأصول و العلاقة بين كل بند من بنود جدول حسابات النتائج برقم الأعمال (المبيعات).

حيث يهدف هذا التحليل الى تقييم الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة لنشاطها و قدرتها على تحقيق الربحية و مواجهة الالتزامات (طويلة الأجل او قصيرة الأجل) ، كما تمثل النسب المالية العلاقة بين بندين من نفس القائمة المالية (الميزانية او جدول حسابات النتائج او قائمة التدفقات النقدية) علاقة بندين محاسبيين بين قائمتين مختلفتين و الناتج في النسب المالية لا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا تم مقارنته بنسب نموذجية او معيارية لمعرفة الموقف و وضع مالية المؤسسة و أداءها الاقتصادي.

التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية ، حيث ان المقارنة تتم بين قيمة البند ذاته و لكن على مدار سنتين متتاليتين او أكثر ، و كلما زادت عدد سنوات المقارنة كلما أصبحت الأرقام أكثر دلالة و يطلق على هذا التحليل بتحليل الاتجاهات.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي:

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية و المتمثلة في النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي

1- النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي استخداما و هي علاقة بين بندين من بنود القوائم المالية ، قد تحدد انطلاقا من قائمة مالية واحدة او قائمتين ماليتين مختلفتين ، إلا أن النسبة المالية المحسوبة في حد ذاتها لا تعني شيء و لكن عند اجراء مقارنة بين النسب المالية على عدة فترات او ما بين عدة مؤسسات في نفس القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة تظهر أهمية هذه النسب في تقييم الاداء المالي للمؤسسة ، حيث تتمثل هذه النسب في :

أ- نسب التمويل (الهيكل المالي):[1]

تمكننا هذه النسب من دراسة و تحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و تتلخص هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: نسب التمويل

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
التمويل الدائم	أصول دائمة /أصول غير جارية X 100	تشير هذه النسبة الى تغطية الاصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة فاذا كانت هذه النسبة اقل من 100% هذا يعني ان جزء من الاصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية
التمويل الخاص	اموال خاصة/ اصول غير جارية X 100	تشير هذه النسبة الى تغطية الاصول غير الجارية بواسطة الاموال الخاصة فاذا كانت هذه النسبة اقل من 100% هذا يعني ان جزء من الاصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم غير الجارية

[1] خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي و الاقتصادي في دراسات تقييم و جدوى المشاريع**، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2010، ص 65.

الرفع المالي	اموال خاصة /مجموع الديون x 100	و تفيد هذه النسبة في المقارنة بين اموال المؤسسة و الاموال المقترضة من الغير بمختلف اجالها أي انها تفيد في تبيان اهمية اجمالي الديون الاجنبية من الغير بالنسبة لاموال المؤسسة الخاصة و النسبة النموذجية ينبغي ان تكون اكبر او يساوي 200%
القدرة على الوفاء	مجموع الاصول/مجموع الديون x 100	كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي أمل جديد في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها و المفضل أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي او اكبر من 200%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على عدة مراجع في التحليل المالي.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نسب الهيكل المالي يتم استخلاصها من خلال الميزانية المالية للمؤسسة اذ يقوم المحلل المالي بمعرفة وضعية الهيكل المالي للمؤسسة و مدى قدرتها على تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة (الأموال الخاصة و الديون طويلة الأجل) ، و مدى قدرة المؤسسة على تغطية الأصول الثابتة باستخدام الموارد المالية الثابتة بعد استبعاد الخصوم غير الجارية ، أي مدى كفاية الأموال الخاصة في تمويل الأصول الثابتة (الأصول الثابتة المعنوية، الأصول الثابتة المادية و الأصول الثابتة المالية) اذ ينبغي ان تكون هذه النسب اكبر او يساوي 100% لنعتبر ان المؤسسة لا تواجه صعوبات مالية في تمويل الأصول الثابتة ، و لكي تكون المؤسسة تتمتع برفع مالي جيد ينبغي أن تكون الأموال الخاصة على الأقل ضعف مجموع الالتزامات المالية (قصيرة و طويلة الأجل) ، أما قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ينبغي أن تكون إجمالي الأصول تعادل أو تفوق ضعف مجموع الديون ما دون ذلك المؤسسة تواجه صعوبات في تمويل الأصول..

ب- نسب السيولة :

ان الفائدة من تحديد نسب السيولة هو معرفة مدى إمكانية الأصول الجارية للمؤسسة على مسايرة استحقاقية الخصوم الجارية ضمن الخصوم ، كما تمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا بالغ الأهمية في تقييم الأداء

المالي و إمكانية السيولة المتاحة في تغطية الخصوم الجارية و الديون المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما تتوفر عليها المؤسسة من مبالغ نقدية سائلة من أصولها و ما في حكم النقدية (شبه السيولة) في المدى القصير و بأقل خسارة مالية يمكن قياسها بتكلفة شراءها ، كما تعتبر السيولة من القضايا الأساسية التي توضح السياسات المالية للمؤسسة حيث قد يتم تصفية المؤسسة اذا لم تهتم بتواريخ استحقاقية الخصوم الجارية و لو تحقق المؤسسة أرباحا مرتفعة و الجدول التالي يوضح هذه النسب:

الجدول رقم 05: نسب السيولة

اسم النسبة	كيفية حساها	التفسير المالي للمؤشر
السيولة العامة	الأصول الجارية /الخصوم الجارية x 100	تعتبر هذه النسبة مؤشر جيد لقياس السيولة قصيرة الأجل بالرغم من وجود بعض القيود فبعض البنود مثل المصاريف المسبقة الدفع التي تمثل السداد المبكر للخصوم الجارية المستقبلية لا تعتبر مصدرا محتملا للسيولة.
السيولة المختصرة	(الأصول الجارية –المخزون السلعي)/ الخصوم الجارية x 100	تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30% كحد أدنى و 50% كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة و إمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة و الغير الجاهزة تساوي نصف الديون القصيرة او اقل.
السيولة الفورية	النقديات /الخصوم الجارية x 100	تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل و حدودها بين 20% كحد أدنى و 30% كحد أقصى،

		إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال غير مستغلة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى و تعطي اكثر مردودية اي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة و بقي فائض منها غير مستغل.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على عدة مراجع في التحليل المالي.

من خلال الجدول السابق يتبين ان المحلل المالي ينبغي ان يقوم بتحليل السيولة و ما في حكمها لتبيان قدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية القصيرة الاجل ، و كما ينبغي ان يلتزم بالنسب المعيارية المحددة لضمان تسديد الالتزامات القصيرة الاجل في تواريخ استحقاقها المتفق عليها دون مواجهة العجز المالي ، و من جهة اخرى ينبغي على المؤسسة عدم الاحتفاظ بفائض كبير من النقدية و يجب استغلالها بطريقة عقلانية و رشيدة في استثمارات مربحة للمؤسسة لان اكتناز النقدية يشكل خطر على المؤسسة و الفرص الضائعة في الاستغلال الامثل للنقدية داخل المؤسسة يعد امرا غير جيد كما تسعى المؤسسة من خلال سياسة ادارة الموارد النقدية الى التوفيق بين الزامية عدم الانحراف في حالة العجز النقدي و ما ينتج عنه من سلبيات و نقاط ضعف في جانب السيولة قد تؤدي بالمؤسسة الى حالة التصفية و الزوال و بين الزامية عدم احتفاظها بفائض كبير من النقدية عن الحاجة المطلوبة (المستوى المطلوب) و ما يعني ذلك من عدم الكفائة في استغلال الموارد المتاحة بسبب تعطيل النقدية بدلا من استثمارها و تحقيق عوائد لصالح المؤسسة.

ج- **نسب النمو (النشاط) :**

ان الهدف من تحديد نسب النمو هو تحديد مدى قدرة المؤسسة في ادارة الاصول الاجمالية ، أي تقييم كفاءة استخدام الاصول الاقتصادية المتاحة و مدى تحقيق رقم الاعمال الامثل و نتائج الاعمال المرتفعة و يمكن توضيح هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: نسب النمو (النشاط) [1]

اسم النسبة	كيفية حساها	التفسير المالي للمؤشر
معدل دوران الاصول	رقم الاعمال خارج الرسم /الاصول X 100	يوضح معدل دوران الاصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام اصولها لتوليد المبيعات خارج الرسم حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الاصول
معدل دوران الاصول غير الجارية	رقم الاعمال خارج الرسم/ الاصول غير الجارية X 100	يوضح معدل دوران الاصول غير الجارية مدى كفائة المؤسسة في استخدام اصولها الثابتة لتوليد المبيعات خارج الرسم حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الاصول غير الجارية
معدل دوران الاصول الجارية	رقم الاعمال خارج الرسم/ الاصول الجارية X 100	يوضح معدل دوران الاصول الجارية مدى كفاءة المؤسسة في استخدام اصولها الجارية لتوليد المبيعات خارج الرسم ، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الاصول الجارية
معدل دوران الذمم المدينة		يمثل متوسط عدد مرات تحصيل الارصدة المدينة خخلال السنة و يوضح نوعية الارصدة المدينة و مقدرة الشركة على تحصيلها و عموما فان معدل الدوران

[1] ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة 02، دار المحمدية العامة، الجزائر ، بدون سنة نشر، ص 56.

		المرتفع جيد الا انه قد يكون ذو دلالة على اتباع سياسة ائتمانية شديدة من قبل المؤسسة.
معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردون و اوراق الدفع)	المشتريات خارج الرسم /(موردو المخزونات + اوراق الدفع) x 100	تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد الديون التجارية قصيرة الاجل و يرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة المعينة.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على عدة مراجع في التحليل المالي.

من الجدول السابق يتبين ان نسب النشاط توضح قدرة المؤسسة على ادارة الموارد المتاحة (الاصول و الخصوم) و كفاءتها في ادارة هذه الموارد المالية و توزيعها على مكونات الاصول (غير الجارية و الجارية) و كذا كفاءة المؤسسة في الاستخدام الامثل للاصول في انتاج اكبر قدر ممكن من الارباح التشغيلية و رقم الاعمال خارج الرسم، كما توضح هذه النسب التوازن بين رقم الاعمال خارج الرسم و مكونات الجانب الايمن للمركز المالي (الميزانية) و الكشف عن أي انحراف يبرز على هذا التوازن كما يسهر المحلل المالي على اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الانحراف، و تجدر الاشارة الى انه لا توجد نسب معيارية متفق عليها عند تحديد هذا النوع من النسب المالية اذ انه ينبغي مقارنة هذه النسب مع نسب مالية لمؤسسات في نفس القطاع لتقييم الاداء المالي و توضيح نقاط الضعف و القوة و ادراجها في التقرير الذي يتم اعداده من طرف المحلل المالي.

د- نسب الربحية :[1]

من الاهداف الرئيسية للمؤسسة تحقيق اكبر معدل من الربحية و التي تعتبر مؤشر لنجاح الانشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة و مقياس الربحية هو محل اهتمام جميع الاطراف المعنية مثل اصحاب الديون المالية و التجارية و المستثمرون و كذا اطراف داخلية مثل المالكون و الادارة والعاملون و يؤخذ رقم الاعمال الصافي خارج الرسم كقاسم مشترك في حساب جميع نسب العائد و تستعرض من خلال الجدول التالي نسب الربحية التعارف عليها:

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر 1999، ص 48.

الجدول رقم 07: نسب الربحية

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
مجمل الربح الى المبيعات	مجمل الربح /رقم الأعمال الصافي خارج الرسم X 100	توضح هذه النسبة مدى انخفاض سعر البيع الفردي دون تحقيق خسائر
صافي الربح بعد الضريبة الى المبيعات	صافي الربح بعد الضريبة /رقم الأعمال الصافي خارج الرسم X 100	تكمل هذه النسبة السابقة و هي توضح ايضا المدى الذي يمكن للمؤسسة ان تخفض فيه سعر البيع الفردي قبل ان تتعرض للخسائر و عند حساب النسبة يجب الاخذ بعين الاعتبار المصاريف و الاعباء
صافي الربح الى مجموع الاصول	صافي الربح قبل الضريبة و الفوائد المالية/مجموع الأصول X 100	الهدف من حساب هذه النسبة هو قياس مدى ربحية المؤسسة ككل
صافي الربح الى حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة /حقوق الملكية X 100	تدل هذه النسبة على معدل العائد الذي تحققه المؤسسة على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على عدة مراجع في التحليل المالي.

من خلال الجدول السابق يتبين ان هامش اجمال الدخل و هامش الدخل التشغيلي و هامش صافي الدخل يحددان مقدرة المؤسسة على ترجمة رقم الاعمال الصافي خارج الرسم الى ربح في مراحل مختلفة من التحليل ، و هذا يتوقف على نتائج مجهودات كافة الادارات و السياسات المختلفة و التي تعمل في جميع نواحي الانشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة، و لهذا الغرض تستخدم مجموعة من المقاييس للربحية نظرا لان أي مقياس محدد قد يتاثر على حد كبير بناحية معينة من نواحي النشاط او سياسة بعينها، لذلك ينبغي قياس كل من ارباح النشاط و صافي الدخل حتى يمكن التمييز بين نتائج السياسة الانتاجية و التشغيلية و القرارات المالية، كما تجدر الاشارة الى انه لا توجد نسب معيارية متفق عليها عند حساب نسب الربحية في مؤسسات او فروع تعمل في

نفس القطاع من اجل تقييم اداء المؤسسة في ظل النشاط الذي تقوم به و لحساب هذه النسب ينبغي توفر قائمتي الدخل و المركز المالي للمؤسسات في نفس القطاع.

2- مؤشرات التوازن المالي:

ان مبدا التوازن المالي يقتضي مقابلة سيولة الاصول استحقاقية الخصوم ، حيث ان قاعدة التوازن المالي من اعلى قائمة المركز المالي اساسها بتمويل الاصول غير الجارية بواسطة الاموال الدائمة (الاموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) و قاعدة التوازن المالي من اسفل قائمة المركز المالي تكون بتمويل الاصول الجارية بواسطة الخصوم الجارية ، الا انه قد يحدث في دورات الاستغلال بعض الاختلالات التي تخل بالتوازن المالي و من هذا المنطلق ينبغي على المؤسسة توفير جزء ثابت من الاموال يمكنها من تسديد ديونها في اجال الاستحقاق المتفق عليه و بالتالي تفادي الاختلالات و يسمى هذا الجزء الثابت براس المال العامل الاجمالي و هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي و الذي يتكون من احتياجات راس المال العامل و الخزينة الصافية .

1. رأس المال العامل:

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق ف ياليزانية وهو تساوي مجموع الأصول على مجموع الخصوم يفرض من الناحية المالية أن تكون الإستعمالات ممولة من مصادجر محددة من الخصوم ، لكن نلاحظ أن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون القصيرة الأجل يختلفان في المدة والقيمة حيث يمكن أن تكون الديون قصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة أقصر من تحقيق عناصر الأصول المقابلة لها أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها من الغير ، وهنا تكون المؤسسة في حالة صعبة إتجاه دائنيها لهذا فالحل الذي يجب أن تحققه المؤسسة هو توفير هامشي وفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة وهذا الفائض يسمى راس المال العامل.

1.1. تعريف راس المال العامل:

- هو الجزء المتبقي أو الفائض من تغطية الإلتزامات المتداولة التي تم تمويلها من الاموال الدائمة ، ولايشكل راس المال العامل إستثمارا دائما ولكنه كما يشير إسمه فهو إستخدام مستمر ويدور عدد من المرات خلال العام.[1]
- هو الجزء من الأموال الدائمة غير المستعملة في تمويل الأصول الثابتة أي الجاهزة لتمويل الأصول المتداولة وعليه فالتوازن المالي للمؤسسة يعتمد أساسا في تمويل الإستخدامات (الأصول الثابتة) عن طريق الموارد الثابتة .[2]
- ومن هنا يمكن أن نعرفه على أنه الفائض من تمويل المؤسسة لإستخداماتها المستقرة (الأصول الثابتة) بالموارد الدائمة.

[1] عبد الغالي ، **الإدارة المالية المحاضرة مدخل إتخاذ القرار**، المكتب العربي الحديث،جامعة الإسكندرية،ص333

[2] علمي حليمة، مرجع سابق ذكره ، ص 57

ويمكن حساب راس المال العامل بطريقتين:

1.1.1.الحساب من أعلى الميزانية: وهو ذلك الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة كما هو موضح في العلاقة التالية:

راس المال العامل = الاموال الدئمة – الاصول الثابتة

2.1.1 الحساب من أسفل الميزانية : هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون القصيرة الأجل وهذا ماتوضحه العلاقة التالية:

راس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

2.1.أنواع راس المال العامل:

عموما هناك ثلاث أنواع لراس المال العامل وهي:

1.2.1. راس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة الموجهة أو التي تسمح بتمويل الأصول الثابتة وتحسب بالعلاقة التالية:

راس المال العامل الخاص = الاموال الخاصة – الاصول الثابتة

.2.2.1. راس المال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع الأصول المتداولة الخاصة بانشاط الإستغلالي للمؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

راس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

3.2.1.**راس المال العامل الأجنبي :** هو ذلك الجزء من الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة في تمويل أصولها ويمكن حسابه بالعلاقتين التاليتين:

راس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

أو

راس المال العامل الأجنبي = راس المال العامل الإجمالي – راس المال العامل

والهدف من دراسته تبين مدى إرتباط المؤسسة مع الغير.[1]

3.1. **التفسير المالي لراس المال العامل :** يمكن تقديم التفسير المالي بإستخدام علاقة حساب راس المال العامل من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة عن التوازن المالي وعليه تظهر أمامنا ثلاثة حالات:

- **الأصول المتداولة= الديون قصيرة الأجل** وهذا يعني أن راس المال العامل معدوم، وهو شكل يوضح أن المؤسسة قادرة على الوفاء بإلتزاماتها في مواعيد إستحقاقها وهذه الحالة صعبة المنال لعدم إمكانية المطابقة بين السيولة والإلتزامات لمدة طويلة.
- **الأصول المتداولة > من الديون قصيرة الأجل** في هذه الحالة يكون فائض في السيولة في المدى القصير ،ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ إستحقاقها.
- **الأصول المتداولة < من الديون قصيرة الأجل** معناه أن المؤسسة تعرف صعوبات مالية في الأجل القصير، لأنها غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها عند مواعيد إستحقاقها وبالتالي عليها إتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الإستقرار المالي.

2. إحتياجات راس المال العامل:

إن راس المال العامل غير كاف لدراسة التوازن المالي لأنه لايعطينا الصورة الدقيقة عن مقدرة المؤسسة في الوفاء بإلتزاماتها ، لهذا كان من الضروري على المؤسسة أن تبحث عن جزء اخر مكمل له مايسمى بإحتياجات راس المال العامل.

[1]علمي حليمة، مرجع سابق ذكره ، ص58

1.2. تعريف إحتياج راس المال العامل:

يعرف على أنه قسط أو جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة إرتباطا مباشرا بدورة الإستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.[1]

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي مخزونات المدينون وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل المتجددة وهي ديون ممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، و يجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، وبعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها الاستغلالي عليها أن تغطي مخزوناتها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) ، وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة وحيدة و هي ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، نلاحظ أن القيم الجاهزة لا تعتبر من احتياجات الدورة و كذلك السلفات المصرفية وهي ديون سائلة مدتها قصيرة جدا فهي لاتدخل ضمن موارد الدورة لأنها تفترض غالبا في آخر الدورة التمويلية و نحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية:[2]

إحتياج راس الما العامل = (قيم الإستغلال + قيم غير جاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)
أو
إحتياج راس المال العامل = (الأصول المتداولة –القيم الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل – السلفات المصرفية)
أو
إحتياج راس المال العامل = راس المال العامل – الخزينة

[1] علمي حليمة، مرجع سابق ذكره ، ص59

[2] حداد عبد الله، بن عمر حمزة، **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، مالية ومحاسبة ، 2018/2017 ،جامعة أكلي محند أولحاج ، ص 34

2.2. التفسير المالي لإحتياج راس المال العامل:

1.2.2. موجب : إحتياج راس المال العامل <0

أي إحتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل ، فدورة الإستغلال لا تغطي كل إحتياجاتها والمؤسسة بحاجة الى إيجاد موارد خارج دورة الإستغلال .

2.2.2. سالب : إحتياج راس المال العامل >0

هذا يعني أن إحتياجات التمويل أقل من موارد التمويل أي أن الموارد تغطي الإحتياجات .

3.2.2. معدوم: إحتياج راس المال العامل =0

هذا يعني أن الإحتياجات مساوية للموارد وفي هذه الحالة تغطي دورة الإستغلال فالمؤسسة هنا لا تحتاج الى تمويل خارج دورة الإستغلال.

3. الخزينة :

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وتترجم التوازن المالي على المدى القصير مابين راس المال العامل الثابت نسبيا وإحتياج راس المال العامل المتذبذب عبر الزمن، لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما من مؤشرات التوازن المالي.

1.3. تعريف الخزينة :

يمكن تعريفها بأنها محصلة التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من والى المؤسسة في لحظة معينة.

إن الخزينة لمؤسسة ما في تاريخ محدد هي الفرق في ذلك التاريخ بين الموارد التي وضفتها لتمويل النشاط والإحتياجات التي تستعمل في ذلك النشاط حيث كلما كانت الموارد أكبر من الإحتياجات كان هناك فائض في الخزينة وتسمى بالخزينة الموجبة أما إذا كان العكس أي الموارد أصغر من الإحتياجات فنقول سالبة. [1]

ويمكن حسابها كمايلي:

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

أو

الخزينة = راس المال العامل – إحتياج راس المال العامل

[1] علمي حليمة، مرجع سابق ذكره ، ص60

2.3. التفسير المالي للخزينة:

- **خزينة موجبة :**

أي راس المال العامل أكبر من إحتياج راس المال العامل فالمؤسسة تجمد جزء من أموالها وذا يطرح مشكل الربحية وعلى هذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض إلتزاماتها أو تمديد اجال التسديد للزبائن أو تقوم بإستثمار هذا الفائض.

- **الخزينة سالبة:**

أي أن راس المال العامل أقل من إحتياج راس المال العامل مما يعني وجود نقص في السيولة وأن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة ، إذن هناك عجز هيكلي.

- **خزينة معدومة :**

في هذه الحالة نجد ان راس المال العامل مساوي لإحتياج راس المال العامل بمعنى أدق نجد تطابق بين السيولة المتوفرة و إستحقاقية الديون ، وهي الوضعية المثلى للخزينة وهي صعبة المنال لأنها لا تاتي إلا بالإستخدام الأمثل لموارد المؤسسة.

الجدول رقم 08: مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
رأس المال العامل الإجمالي FRNG	FRNG = (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) – الأصول غير الجارية	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير و يعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها فهة يعطي الصورة الدقيقة عن المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها او عجزها عن ذلك.
احتياجات راس المال العامل BFR	BFR = (الأصول الجارية–أموال الخزينة) – (الخصوم الجارية–المساهمات البنكية الجارية)	يمثل الفرق بين احتياجات الدورة و موارد الدورة هذا الفرق يوضح ما اذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر تمويل (هامش أمان مالي)
الخزينة الصافية TN	TN = راس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل TN = أموال الخزينة – المساهمات البنكية الجارية	هي الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة (الأموال) من و إلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على عدة مراجع في التحليل المالي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة للموضوع :

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، و من اجل تكوين اطار مفاهيمي تستند اليه الدراسة الحالية و لتوضيح الجوانب الأساسية لموضوعنا سوف نشير إلى بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع .

المطلب الأول: أطروحات الدكتوراه

الدراسة الأولى: للباحث **عقبي حمزة**، بعنوان: **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016 ، حيث ابرز الباحث من خلال دراسته إلى أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي و بين مدى انعكاس مبادئه و قواعده على جودة المعلومات المحاسبية و المالية و أثرها على قياس و تقييم الاداء المالي للمؤسسات الجزائرية و كشف أيضا إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في ذلك.

و بما أن الوضعية المالية للمؤسسة تشكل الشغل الشاغل للمسيرين و الاطراف المهتمة من مساهمين و مستثمرين أصبح من الضروري توفير تلك المعلومات بما يتماشى مع احتياجاتهم خاصة إذا تعلق الامر بتلك المدرجة في سوق الأوراق المالية، و نظرا للأهمية النسبية للشركات المذكورة و دورها الفعال في تحريك عجلة الاقتصاد، فان الباحث اختار دراسة مجموعة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لتحليل اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاداء المالي للشركات المالية، و توصلت دراسته إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم بالنهوض بسوق الأوراق المالية من خلال توفير معلومات محاسبية تمتاز بالملائمة و المصداقية في تبيان الوضعية المالية الحقيقة من خلال المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات المدرجة.

الدراسة الثانية: للباحث **عريف عبد الرزاق**، بعنوان: **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016 ، حيث حاول الباحث من خلال دراسته إلى الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول ما هي انعكاسات النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الجزائرية باعتباره مصدرا رئيسيا للمعلومات التي يبني عليها المحلل المالي عمله سواءا كان المحلل المالي من داخل أو خارج المؤسسة؟

و خلصت دراسة الباحث إلى أن القوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية) كانت ملبية لحاجيات المحلل المالي بشكل يختلف تماما عن مخرجات المخطط المحاسبي لان القوائم المالية تتضمن معلومات سهلة القراءة و ذات مصداقية و قابلة للمقارنة أكثر مما كانت عليه، و بالتالي أصبحت تلبي حاجيات الاطراف المستعملة لها.

الدراسة الثالثة: للباحث **سعيدي عبد الحليم**، بعنوان: **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، دراسة عينة من المؤسسات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014 ، حيث عالج الباحث من خلال دراسته واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010 و محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها النظام، و هذا من خلال دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات.

و قام الباحث من خلال دراسته بتصميم استمارة استبيان شملت 38 مؤسسة ، حيث بينت نتائج التحليل ان المؤسسات في عمومها غير مطبقة لقواعد التقييم المحاسبي و الإفصاح عنها خصوصا ما تعلق ببعض البنود لتقييم التثبيتات المادية وفق طريقة التكلفة، و ما نسبته 81% من المؤسسات متفقة على إعداد قوائمها المالية و الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطلوبة وفق النظام المحاسبي المالي بدون فروق.

و خلصت الدراسة إلى أن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي قد يضنها البعض الا ان تطبيقه يعتبر ملائم حسب اراء و إطارات و مسؤولي المحاسبة و المالية في المؤسسات التي جرت عليها الدراسة، و ان تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي منذ 2010.

المطلب الثاني: مذكرات الماجستير

لقد اطلعنا من خلال بحثنا إلى العديد من الدراسات السابقة و التي تطرقت معظمها إلى تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و هذا في حدود اطلاعنا على مختلف الدراسات و تتمثل في رسائل ماجستير و ماستر نذكر من بينها:

الدراسة الأولى: للباحث **عبد الكريم خيري** بعنوان: **مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس و تقييم الاداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ، بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبية ، بجامعة المسيلة ،2014/2013 ،

هدفت هذه الدراسة الى توضيح الدور الذي يلعبه تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، حيث بينت الدراسة أن للإصلاح المحاسبي أهمية بالغة في قراءة القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية و سهولة فهمها و ذلك من خلال التقارب المحاسبي المالي بالمقارنة مع الأنظمة المحاسبية المستخدمة في العديد من دول العالم ، إذ خلصت الدراسة أيضا إلى أن المعلومات المالية و القوائم المالية لها خصائص ذات جودة نوعية تساهم بدرجة كبيرة في تقييم و قياس الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الدراسة الثانية: للباحث: **محمد سامي لزعر** بعنوان: **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة في مؤسسة صيدال الام،** مذكرة ماجستير غير منشورة ، بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، بجامعة قسنطينة، 2012/2011 ، حيث يهدف الباحث من خلال دراسته الى معرفة الاثر الناتج عن الاصلاح المحاسبي على ابعاد و مجالات التي يرتكز عليها التحليل المالي للقوائم المالية ، حيث تطرق الباحث الى الاعتماد على البيئة المحاسبية الدولية في اعداد القانون 07-11 و القوانين الصادرة بعد هذا القانون مع التطرق الى مخرجات النظام المحاسبي المالي و علاقتها بأدوات التحليل المالي و توصلت دراسة الباحث الى العديد من النتائج ابرزها ان القوائم المالية التي يتم اعدادها في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي تخدم اهداف المحلل المالي و ذلك فيما يخص الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و هو ما جسده الباحث في دراسته الميدانية و المتمثلة في تقييم الوضع المالي لمؤسسة صيدال الام للفترات من 2008 الى غاية 2010.

الدراسة الثالثة: للباحث: **محمد الحافظ عيشوش** بعنوان: **التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية و دوره في تحديد الوضعية المالية و التنبؤات المستقبلية للمنشات الاقتصادية دراسة حالة الشركة الوطنية سونطراك،** مذكرة ماجستير غير منشورة ، بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، بالمركز الجامعي الوادي، 2011/2010 ، حيث تطرق الباحث من خلال دراسته الى اعتبار التحليل المالي من اهم الادوات التي تكفل تحقيق اهداف كل الاطراف المستفيدة انطلاقا من نتائج هذا التحليل المالي و مؤشراته و مقترحاته، و يوصف ذلك نظاما للمعلومات يهدف للمساعدة في خدمة متخذ القرارات بإسهامه الفعال في إتاحة المجال امامه بالمعلومات الكافية و المفيدة و المتنوعة و الملائمة في اتخاذ القرارات الرشيدة و الحفاظ على المنشاة من الوقوع في خطر الافلاس و رسم افضل السياسات بل ان المدخل الحديث للتحليل المالي اصبح يعامل القوائم المالية كنظام للمعلومات يسهم في ترشيد اتخاذ القرارات اكثر منها اداة لتقييم الاداء و

اكتشاف مواطن القوة و استغلالها و معالجة نقاط الضعف و تعزيزها و العمل على ابعاد المنشاة من خطر الافلاس و مؤشراته.

فالمحلل المالي تكون قاعدة معلوماته مجموعة التقارير المالية المتمثلة في القوائم المالية التي تحتوي على المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية و بما في ذلك المبادئ و الطرق التي استخدمت ف ياعدادها .

الدراسة الرابعة: للباحث **علمي حليمة** بعنوان: **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة سونطراك فرع GPI/Z** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة تخصص، تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير ، بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016/2015، حيث تطرق الباحث من خلال دراسته إلى إبراز أهمية القوائم المالية في قياس و تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية كما ابرز أهمية تطبيق تقنيات التشخيص المالي باستعمال القوائم و التقارير المالية في اكتشاف مواطن القوة و الضعف لتحسين الأداء المالي. و خلص الباحث إلى أن المؤسسة الاقتصادية تستطيع من خلال تقاريرها المالية تحسين أداءها المالي و اتخاذ القرارات المالية السليمة على المدى القصير و الطويل باعتبار أن هذه التقارير المالية هي لبنة الأساسية لانجاز عمل المحلل المالي لأنه يقوم بدراسة تفصيلية معمقة لعناصرها.

و قدم الباحث مقترحات أهمها الاهتمام الكبير بنوعية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و انه يستوجب مواكبة جميع التطورات الطارئة و التي تحدث على البيئة الاقتصادية كما يستلزم الاعتماد على محللين ماليين أكفاء لتشخيص الوضعية الحقيقة للمؤسسة مع الخروج بقرارات تخدم المؤسسة على المديين القصير و الطويل.

المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة المتعلقة بـــ "دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "بالاستعانة بدراسة حالة عينة من المؤسسات الانتاجية و هو ما يعطي نوعا من التحليل الميداني لأهم مؤشرات التوازن المالي و دراسة واقعية للقوائم المالية لدى هذه المؤسسة محل الدراسة ، كذلك فالباحث تنوع في المصادر العلمية كالكتب و المواقع الالكترونية و المجلات.

و كذلك من بين ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الاخرى توافق اختيار الموضوع مع المنهج الذي تم اتباعه و كذلك تسهيل عملية الفهم لدى القارئ من خلال خطة بحث بسيطة "دراسة نظرية و دراسة تطبيقية من خلال فصلين " بأسلوب واضح جدا.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الاول: تعريف خاص بالمؤسسة محل الدراسة

مؤسسة ورق المناديل " **EURL HYGIENE DE LUXE MANUFACTURE**" مؤسسة اقتصادية خاصة صغيرة الحجم تختص بإنتاج وتسويق ورق المناديل شكلها القانوني EURLمؤسسة ذات مسؤولية محدودة.

تنشط المؤسسة وفقا لأحكام القانون التجاري، حيث تحصلت على السجل التجاري في أفسنة 2015 وبدأ نشاطها الفعلي 2015 يتواجد مقرها لاشبور بلدية الياشير دائرة مجانة ولاية ببرج بوعريريج، تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـــ: 5000م^2 وهي بملكية كاملة للمؤسسة، يبلغ عدد عمالها 20 عامل موزعين على الوحدة والمصالح حسب التخصص.

المبحث الثاني : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

الميزانية في 31-12-2018

البيان	مبالغ إجمالية	إهتلاكات ومؤونات	مبالغ صافية	بيان	مبالغ
الأصول				الخصوم	
الأصول الغير جارية				رؤوس الأموال	10.659.696.95
التثبيتات العينية الأخرى	9.691.289.20	3.149.676.82	6.541.612.38	راس المال الخاص	5000.000.00
القروض والأصول المالية غير المتداولة الاخرى	232.319.43	-	232.319.43	نتيجة صافية	3.534.629.80
مجموع	9.923.608.63	3.149.676.82	6.773.931.81	نتيجة	2.125.067.15

الأصول غير جارية				مرحلة	
الأصول الجارية				خصوم غير جارية	8.230.904.04
مخزونات	17.610.155.06	-	17.610.155.06	القروض والديون المالية	8.230.904.04
الزبائن	20.931.894.14	-	20.931.894.14	خصوم جارية	29.717.845.14
مدينون اخرون	111.860.00	-	111.860.00	الموردون والحسابات الملحقة	2.129.330.16
ضرائب مماثلة	200.414.55	-	200.414.55	ضرائب	79.227.59
بنك + صندوق	2.980.190.57	-	2.980.190.57	ديون أخرى	27.509.287.39
مجموع الأصول الجارية	41.834.514.32	-	41.834.514.32	خزينة الخصوم	-
مجموع كلي	51.758.122.95	3.149.676.82	48.608.446.13	مجموع كلي	48.608.446.13

الميزانية في 31-12-2019

الأصول				الخصوم	
البيان	مبالغ إجمالية	إهتلاكات ومؤونات	مبالغ صافية	بيان	مبالغ
الأصول الغير جارية	10.175.306.63	4.176.683.71	5.998.622.92	رؤوس الأموال	12.645.131.61
تثبيتات	128000.00	35200.00	92.800.00	راس المال	5000.000.00

عينية				الخاص	
التثبيتات العينية الأخرى	9.691.289.20	4.141.483.71	5.673.503.49	علاوات وإحتياطات	176.731.49
القروض والأصول المالية غير المتداولة الاخرى	232.319.43	-	232.319.43	نتيجة صافية	1.985.434.66
				نتيجة مرحلة	5.482.965.46
الأصول الجارية	45.985.643.32	-	45.985.643.32	خصوم غير جارية	8.230.904.04
مخزونات	24.845.864.24	-	24.845.864.24	القروض والديون المالية	8.230.904.04
الزبائن	19.930.598.92	-	19.930.598.92	خصوم جارية	29.717.845.14
مدينون اخرون	-	-	-	الموردون والحسابات الملحقة	3.113.788.69
ضرائب مماثلة	750.713.70	-	750.713.70	ضرائب	13.179.36
بنك + صندوق	458.466.46	-	458.466.46	ديون أخرى	27.981.262.54
-	-	-	-	خزينة الخصوم	-
مجموع كلي	56.160.949.95	4.176.683.71	51.984.266.24	مجموع كلي	51.984.266.24

الميزانية في 31-12-2020

الأصول				الخصوم	
البيان	مبالغ إجمالية	إهتلاكات ومؤونات	مبالغ صافية	بيان	مبالغ
الأصول الغير جارية	11.729.928.48	5.208.422.43	6.521.506.05	رؤوس الأموال	14.327.520.44
تثبيتات عينية	128000.00	77440.00	50.560.00	راس المال الخاص	5000.000.00
التثبيتات العينية الأخرى	11.369.609.05	5.130.982.43	6.238.626.62	علاوات وإحتياطات	276.002.82
القروض والأصول المالية غير المتداولة الاخرى	232.319.43	-	232.319.43	نتيجة صافية	1.682.388.83
				نتيجة مرحلة	7.369.128.79
الأصول الجارية	45.164.570.12	-	45.164.570.12	خصوم غير جارية	8.230.904.04
مخزونات	21.655.342.11	-	21.655.342.11	القروض والديون المالية	8.230.904.04
الزبائن	11.477.328.97	-	11.477.328.97	خصوم جارية	
مدينون اخرون	213.954.94	-	213.954.94	الموردون والحسابات الملحقة	842.453.28
ضرائب مماثلة	158.472.80	-	158.472.80	ضرائب	295.994.91
بنك + صندوق	11.659.471.30	-	11.659.471.30	ديون أخرى	27.989.203.50

-	-	-	-	خزينة الخصوم	-
مجموع كلي	56.894.498.6	5.208.422.43	51.686.076.17	مجموع كلي	51.686.076.17

الميزانية **المختصرة 2018 /2020/2019**

الأصول

البيان	2018	2019	2020
الأصول الثابتة :	6.773.931.81	5.998.622.92	6.521.506.05
الأصول المتداولة:	41.834.514.32	45.985.643.32	45.164.570.12
قيم إستغلال:	17.610.155.06	24.845.864.24	21.655.342.11
قيم قابلة للتحقيق:	21.244.168.69	20.681.312.62	11.849.756.71
قيم جاهزة:	2.980.190.57	458.466.46	11.659.471.30
المجموع	48.608.446.13	51.984.266.24	51.686.076.17

الخصوم

البيان	**2018**	**2019**	**2020**
أموال خاصة:	10.659.696.95	12.645.131.61	14.327.520.44
راس المال	5000.000.00	5000.000.00	5000.000.00
علاوات وإحتياطات	-	176.731.49	276.002.82
نتيجة صافية	3.534.629.80	1.985.434.66	1.682.388.83
أرباح مرحلة	2.125.067.15	5.482.965.46	7.369.128.79
ديون طويلة الأجل:	8.230.904.04	8.230.904.04	8.230.904.04
قروض وديون مالية	8.230.904.04	8.230.904.04	8.230.904.04
ديون قصيرة الأجل:	29.717.845.14	31.108.230.59	29.127.651.69
موردون	2.129.330.16	3.113.788.69	842.459.28
ضرائب مستحقة	79.227.59	13.179.36	295.994.91
ديون أخرى	27.509.287.39	27.981.262.54	27.989.203.50
المجموع	48.608.446.13	51.984.266.24	51.686.076.17

الشكل رقم 02 الخصوم

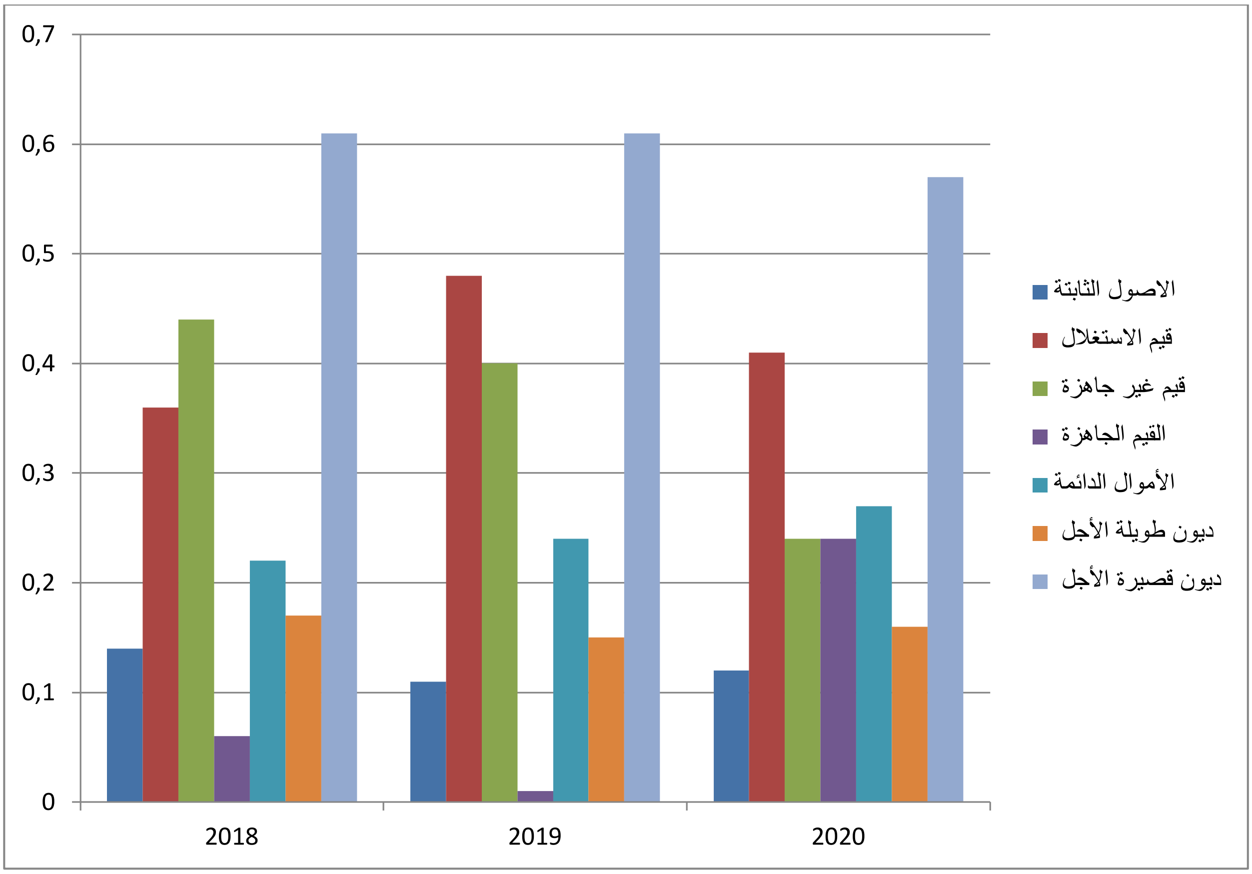

المصدر : من إعداد الطالبين حسب المعلومات المقدمة

*- من خلال تمثيل الميزانية المالية للشركة إتضح لنا أن الأصول الثابتة تشكل نسبة 14% من مجموع الأصول سنة 2018 وإنخفضت الى 11 % سنة 2019 وارتفعت قليلا الى 12% سنة 2020 لزيادة إستثماراتها في هذه السنة الأخيرة وهذا راجع لكونها شركة إنتاجية ولكن لاتحتاج الى إستثمارات كبيرة في عملية إنتاجها في حين أن الأصول المتداولة تشكل نسبة 86% وأكبر نسبة تعود الى القيم الغير الجاهزة لأنها تقوم بالبيع على الحساب كثيرا.

*- أما بالنسبة للخصوم فنجد أن أكبر نسبة تعود الى الديون قصيرة الأجل بنسبة 61% سنة 2018 و2019 لتنخفض الى 57 %سنة 2020 مما يدل على أن الشركة تعتمد في تمويل دورة الأستغلال على الديون قصيرة الأجل في المدى القصير، اما الاموال الدائمة فتشكل نسبة 22% سنة 2018 من مجموع الخصوم لترتفع سنة 2019 الى 24% وسنة 2020 ترتفع الى 27% وهذا راجع الى الزيادة في النتيجة وعدم إستغلالها اي تراكمها في السنوات الثلاث.

2. تحليل التوازن المالي:

لتحليل التوازن المالي لشركة محل الدراسة يمكن الإعتماد على ثلاثة مؤشرات وهي:

*- راس المال العامل.

*- احتياجات راس المال العامل.

*- الخزينة.

وهذا لتحقيق التوازن المالي الذي يقصد به أن مجموع الإستخدامات يساوي مجموع الموارد أي أن الإستخدامات المستقرة يتم تمويلها بالموارد الدائمة دون اللجوء الى الموارد الجارية، وان يتم تغطية الإستخدامات الجارية بالموارد الجارية.

ولتحقيق هذا التوازن يجب تحقيق ثلاث شروط :

شرط01 : أن يكون صافي راس المال العامل موجب ويتحقق إذا تمكنت المؤسسة من تمويل إستخداماتها المستقرة بالموارد الدائمة .

شرط02 : أن يكفي مبلغ صافي راس المال العامل لتغطية الإحتياج في راس المال العامل بمعنى راس المال العامل أكبر من إحتياج راس المال العامل.

شرط03 : أن تكون الخزينة موجبة ويتحقق هذا الشرط بتحقق الشرطين السابقين بالتسلسل، كما يتحقق عندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة بواسطة إستخدامات الخزينة.

1.2. راس المال العامل:

يعتبر مؤشرا أساسي لتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة، وهناك عدة أنواع من راس المال العامل وسنركز في دراستنا على نوعين فقط وهما:

- راس المال العامل الدائم: هو ذلك المقدار الفائض من الموارد الدائمة بعد تمويل الإحتياجات المالية الدائمة.
- راس المال العامل الخاص: هو ذلك المقدار الإضافي من راس المال العامل الخاص بعد تمويل الأصول الثابتة، حيث يقيس قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها.

الجدول رقم (09) : حساب راس المال العامل الدائم والخاص الشرط01 :

البيان/السنوات	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	18.890.600.99	20.876.035.65	22.558.424.48
-الأصول الثابتة	6.773.931.81	5.998.622.92	6.521.506.05
راس المال العامل الدائم	12.116.669.18	14.877.412.73	16.036.918.43
الأموال الخاصة	10.659.696.95	12.645.131.61	14.327.520.44
-الأصول الثابتة	6.773.931.81	5.998.622.92	6.521.506.05
راس المال العامل الخاص	3.885.765.14	6.646.508.69	7.806.014.39

- بالنسبة لرأس المال العامل الدائم: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن راس المال العامل موجب في الثلاث سنوات محل الدراسة ، كما أنه إرتفع بنسبة 1.22 % في السنة 2019 وهذا راجع الإرتفاع في الأموال الخاصة و الإنخفاض في الأصول الثابتة من حيث إهتلاكها وإرتفع بنسبة 1.07% في سنة 2020عن سنة 2019أي بنسبة أقل من سنة2019 وهذا راجع الى الإرتفاع في الأموال الخاصة و الإرتفاع في الأصول الثابتة ، وبالتالي فإن الشركة تمتلك هامش أمان وهو مايفسر إضافة الى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة إنطلاقا من أموالها الدائمة قدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل .
- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص : نلاحظ من الجدول أن راس المال العامل الخاص موجب في سنوات 2018 و2019 و2020، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة و تغطية جزء من ديونها طويلة الأجل.

وبالتالي نلاحظ تحقق الشرط الأول للتوازن المالي ومن هنا نمر الى الشرط الثاني بالتسلسل.

2.2. إحتياجات راس المال العامل:

الجدول رقم (10) : حساب إحتياج راس المال العامل الشرط 02 :

البيان/ السنوات	2017	2018	2019
أصول متداولة – قيم جاهزة – ديون قصيرة الأجل	38.854.323.75 (29.717.845.14)	45.527.176.86 (31.108.230.59)	33.314.813.41 (29.127.651.69)
إحتياج راس المال العامل	9.136.478.61	14.418.946.27	4.187.161.72

المصدر : من إعداد الطالبين حسب المعلومات المقدمة

التعليق:

➢ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحتياج راس المال العامل موجب في السنوات الثلاث مع إرتفاعه في سنة 2019 وهذا ناتج للإرتفاع في قيم الإستغلال و القيم القابلة للتحقيق أكثر من الإرتفاع في الديون القصيرة الأجل أما في سنة 2020 فنلاحظ أنه إنخفض وهذا راجع الى إنخفاض قيم الإستغلال و القيم القابلة للتحقيق وزيادة الديون القصيرة الأجل، وهذا يجعل المؤسسة تغطي جزء من أصولها المتداولة ماعدا الخزينة من الديون طويلة الأجل .

ولتحقيق الشرط الثاني يجب أن يكون راس المال العامل أكبر من إحتياج راس المال العامل اي توجد خزينة وفي هذه المؤسسة مهما كان إحتياج راس المال العامل موجبا فإن راس المال العامل أكبر منه في الثلاث سنوات وبالتالي فغن الشرط الثاني متحقق.

3.2. الخزينة الشرط03 :

يمكن تعريف الخزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال ، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ماتستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.

الجدول رقم (11) : حساب الخزينة

البيان/ السنوات	2018	2019	2020
راس المال العامل	12.116.669.18	14.877.412.73	16.036.918.43
– إحتياج راس المال العامل	9.136.478.61	14.418.946.27	4.187.161.72
الخزينة	2.980.190.57	458.466.46	11.849.756.71

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول يتبين لنا أن الخزينة الصافية موجبة للسنوات الثلاث وهذا دليل على وجود توازن مالي على المدى القصير، بحيث تستطيع المؤسسة أن تواجه الديون قيرة الأجل وهي بعيدة عن خطر التسديد ، وكلما كان الفرق الموجب كبيرا دل ذلك على توفر سيولة مفرطة تؤثر على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في الإستثمارات الجديدة.

➢ من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة حققت الشروط الثلاث وهي في حالة توازن مالي جيد في المدى القصير لتمويل دورة الإستغلال ولكن هذا الفائض يجب إستثماره.

3. تحليل الميزانية المالية للمؤسسة بواسطة النسب:

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي ، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من

أجل الوصول الى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء ، وتقييم قرارات الإستثمار وقرارات التمويل.

1.3. نسب السيولة :

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة ، حيث تقف هذه النسب على مدي مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة إستحقاقية الديون قصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي ، وقدرتها على مواجهة إلتزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل ، ومن أصول قابلة لتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها.

الجدول رقم(12) : حساب نسب السيولة

- نسبة السيولة العامة : الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل
- نسبة السيولة الآجلة : قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل
- نسبة السيولة الجاهزة : قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل

البيان/ النسب	2018	2019	2020
السيولة العامة	1.40	1.47	1.55
السيولة الآجلة	1.30	1.46	1.50
السيولة الجاهزة	0.10	0.014	0.40

المصدر : من إعداد الطالبين

- تحليل نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة تجاوزت 1 خلال سنوات 2018،2019 و2020، وهذا مايعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود راس مال عامل موجب خلال سنوات 2018 2019، و2020.

- تحليل نسبة السيولة الآجلة :

من خلا ل الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة السيولة الآجلة تجاوزت 1 خلال سنوات 2018، 2019 و2020 وهي قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة فهي في إرتفاع من 1.40 سنة 2018 الى 1.47 سنة 2019 الى 1.50 سنة 2020.

➢ **تحليل نسبة السيولة الجاهزة:**

إن نسبة السيولة الجاهزة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء الى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيها.

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة لا تغطي إلا 10%من الديون قصيرة الأجل سنة 2018 وبالنسبة لسنة 2019 فتغطي مانسبته 1.4% من الديون قصيرة الأجل وسنة 2020 تغطي مانسبته 40% فقط من الديون قصيرة الأجل ، كما يتبين لنا أن هذه النسبة قليلة بشكل كبير خاصة في سنة 2019 أي أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها القصيرة الأجل في الحين.

2.3. نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها ، وتقيس مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة لها في إقتناء الأصول ، ومدى قدرتها على الإستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات ،وكذا أكبر ربح ممكن ،وفيمايلي أهم النسب.

الجدول رقم (13) : حساب نسب النشاط

- معدل دوران الـــأصول : مبيعات / مجموع الأصول ،
- معدل دوران الأصول الثابتة : مبيعات / الأصول الثابتة
- معدل دوران الأصول المتداولة : مبيعات / مجموع الأصول المتداولة

البيان/ السنوات	2018	2019	2020
معدل دوران مجموع الأصول	0.98	0.64	0.67
معدل دوران الأصول الثابتة	7.03	5.42	5.30
معدل دوران الأصول المتداولة	1.14	1.33	1.60

المصدر: من إعداد الطالبين

- تحليل معدل دوران إجمالي الأصول: يقدر معدل دوران إجمالي أصول للمؤسسة ب0.68 سنة 2018 ولكنه إنخفض الى 0.64 سنة 2019 ليرتفع والى 0.67 سنة 2020 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يحقق 0.68 من المبيعات سنة 2018 و0.64 سنة2019 و0.67 سنة 2020 ،وهذا مايدل على كفاءة إدارة الشركة في إدارة ممتلكاتها، كما يتبين لنا أن الشركة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة ، وهذا مايعني أن المؤسسة لايمكنها زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في راس المال.
- تحليل معدل دوران الأصول الثابتة : بالنسبة لهذا المعدل فهو يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات ، ومن خلال الجدول يتبين لنا أن معدل دوران الأصول الثابتة كان 7.03 سنة 2018 لينخفض الى 5.42 سنة 2019 ليصل الى 1.60 سنة 2020 من المبيعات ، وهذا يدل على نقص كفاءة الإدارة في إستغلال أصولها الثابتة.
- تحليل معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الشركة في إستخدام أصولها المتداولة في توليد المبيعات، ومن خلا ل الجدول أعلاه يتضح لنا أنه يساوي 1.14سنة 2018 وليرتفع سنة 2019 الى 1.33 ليصل الى 1.60 سنة 2020 أي أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة يحقق 1.14 سنة 2018 ويحقق 1.33 سنة 2019 ويحقق 1.60 سنة 2020 من المبيعات، وهذا يدل على كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول المتداولة في توليد المبيعات.

3.3.نسب التمويل :

تقيس نسب التمويل درجة إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل نشاطها ، ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الإقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التاثير على كل من العائد والخطر ، إذ أن التمويل بإستخدام الإقتراض قد يؤدي الى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية ، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل ، غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الإعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في إحتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي الى إفلاسها ، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسية.

الجدول رقم(14): حساب نسب التمويل

البيان/السنوات	2018	2019	2020
نسبة الإقتراض	0.78	0.75	0.72
نسبة الديون الى الأموال الخاصة	3.56	3.11	2.60

المصدر: من إعداد الطالبين

- تحليل نسبة الإقتراض : تبين لنا هذه النسبة مدى إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها ، وقدرت هذه النسبة خلال سنة 2018 ب 0.78 لتنخفض الى 0.75 سنة 2019 وتنخفض أيضا سنة 2020 الى 0.72 وهنا يتبين لنا أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموال الغيير في تمويل إستثماراتها، وهذا ماقد ينتج عنه أن المؤسسة لا تستطيع إذا أرادت الإقتراض.
- تحليل نسبة الديون الى الأموال الخاصة: توضح لنا هذه النسبة مدى إعتماد المؤسسة على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل، ومن خلال الجدول يتبين لنا أنها انخفضت من 3.56 سنة 2018الى 3.11 سنة 2019 لتنخفض الى 2.60 سنة 2020 وهذا راجع الى نقص الديون مقارنة بزيادة الأموال الخاصة وهي مرتفعة مقارنة برأس مال المؤسسة.

4. نسب التوازن الهيكلي :

تمكننا هذه النسب من دراسة و تحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة

الجدول رقم 15 نسب التوازن الهيكلي :

- نسبة التمويل الدائم : الأموال الدائمة /الأصول الثابتة
- نسبة التمويل الذاتي: الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

البيان/السنوات	2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	2.78	3.48	3.45
نسبة التمويل الذاتي	1.57	2.10	2.19

المصدر: من إعداد الطالبين

- تحليل نسبة التمويل الدائم: نلاحظ في السنوات الثلاث 2018،2019،2020 ، أن هذه النسبة أكبر من الواحد وهذا هو المطلوب في المؤسسات الإنتاجية مما يدل على وجود راس مال عامل دائم موجب ، هذا يعني أن المؤسسة قد إستطاعت تغطية أصولها الثابتة بالكامل بالأموال الدائمة مع تحقيق فائض.
- تحليل نسبة التمويل الذاتي : من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من الواحد وفي زيادة من 1.57 سنة 2018 الى 2.10 سنة 2019 الى 2.19 سنة 2020 ، أي أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة وتحقق فائض معتبر.

ولذا يجب على المؤسسة إستثمار هذا الفائض في أصول ثابتة أخرى أو إستثمارات أخرى.

5. تحليل جدول حسابات النتائج :

1.5.جدول حسابات النتائج:

هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية ، الغرض منه تحليل نتيجة السنة ، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول الى القرارات التقويمية ، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة ، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال ، فالإنتاج تطرح منه إستهلاكاته (أعباؤه) ، وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة.

الجدول رقم(16) : جدول حسابات النتائج

البيان / السنوات	2018	2019	2020
مبيعات بضاعة -مواد أولية مستهلكة -خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى	47.637.519.97 41.641.123.69 257.257.22	33.248.883.00 28.559.330.38 225.284.38	34.628.420.53 30.473.000.00 188.877.43
القيمة المضافة للإستغلال	5.739.139.06	4.464.268.24	3.966.543.10
القيمة المضافة للإستغلال -مصاريف المستخدمين -ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	5.739.139.06 876.579.27	4.464.268.24 1.291.105.16 16.386.12	3.966.543.10 1.215.745.66 /
الفائض الإجمالي للإستغلال	4.862.559.82	3.156.776.96	2.750.797.44

الفائض الإجمالي للإستغلال +منتوجات عملياتية أخرى -مصاريف عملياتية أخرى -مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	4.862.559.82 50.682.42 57.519.27 969.128.92	3.156.776.96 111.894.66 0.20 1.027.006.89	2.750.797.44 / 0.42 1.031.738.72
نتيجة عملياتية (1)	3.886.594.05	2.241.664.53	1.719.058.30
منتوجات مالية مصاريف مالية	5.073.40 357.037.65	00 256.229.87	999.92 37.669.47
نتيجة مالية (2)	351.964.25 -	256.229.87 -	36.669.47 -
نتيجة عادية قبل الضرائب(1) + (2)	3.534.629.80	1.985.434.66	1.682.388.83
نتيجة صافية	3.534.629.80	1.985.434.66	1.682.388.83

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة

2.5. تحليل جدول حسابات النتائج:

1.2.5 صافي المبيعات: يضم مبيعات المنتجات والخدمات المقدمة ومبيعات البضائع وأشغال الدراسات والمنتجات الوسيطية ، فهو مقياس لنشاط المؤسسة .

الشكل رقم (03) : تطور رقم الأعمال

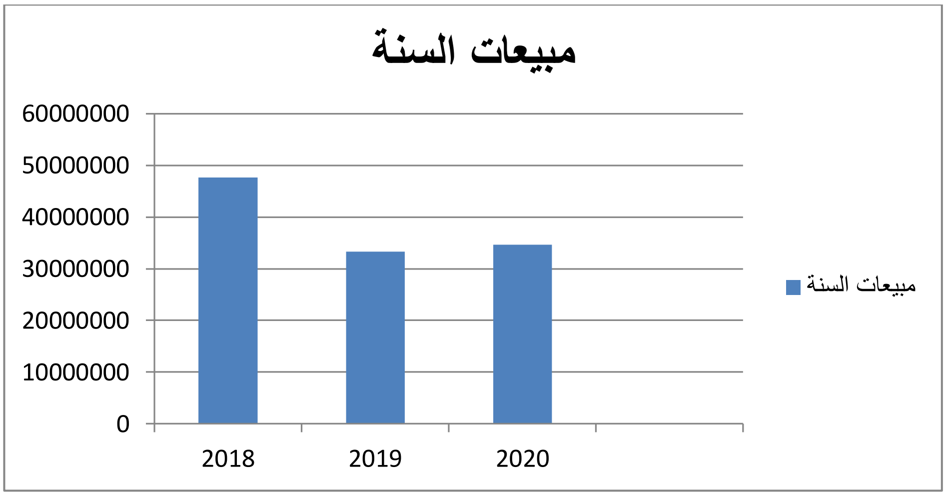

المصدر : من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن رقم الأعمال قد إنخفض من سنة 2018 الى سنة 2019 وإرتفع في سنة 2020 وهذا راجع إنخفاض وإزدياد الطلب على الأوراق .

2.2.5 النتيجة التشغيلية : تظهر أهمية النتيجة التشغيلية في كونها تقيس الفعالية الإقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية ، كما أنها تقيس النجاعة داخل المؤسسة على الجانبين التجاري والصناعي بمعزل عن السياسة المالية والضريبية.

الشكل رقم (03) : تطور النتيجة التشغيلية

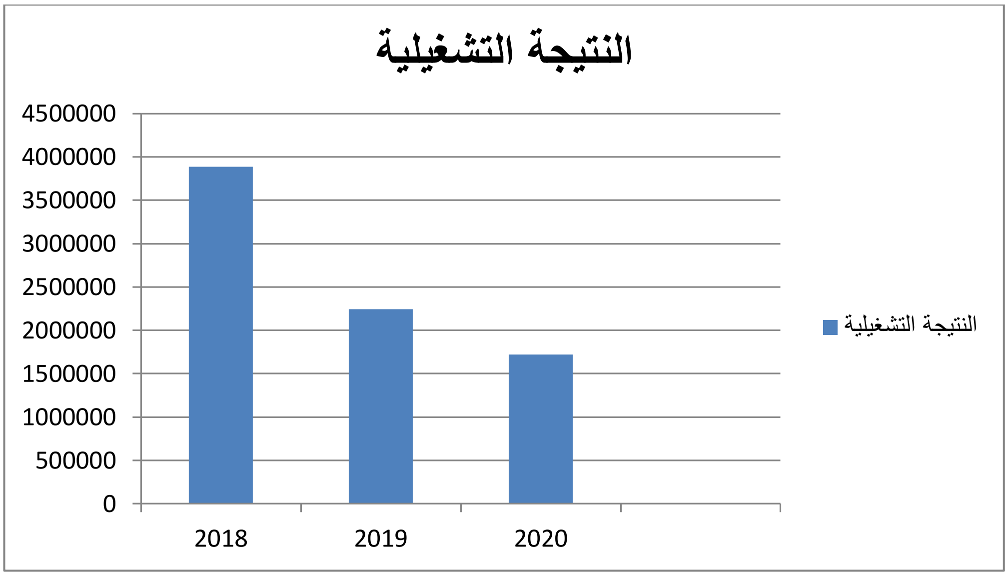

المصدر : من إعداد الطالبين

من خلال الشكل نلاحظ أن النمتيجة التشغيلية في إنخفاض مستمر ، بحيث إنخفضت سنة 2019 بنسبة 57.67 %وإنخفضت سنة 2020 بنسبة 76.68% وهذا مايدل على عدم قدرة المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة.

.3.2.5 النتيجة الصافية : إن تحقيق الأرباح هو الوسيلة الوحيدة لضمان إستمرارية حياة المؤسسة ، والهدف من نشاط المؤسسة تعظيم ايرادات المؤسسة ، فحتى تحافظ على قيمة سوقية مرتفعة يجب أن يكون الربح الصافي الموزع بعد الريبة مشجعا يضمن للمؤسسة موارد طويلة الأجل.

الشكل رقم (**04**) تطور النتيجة الصافية:

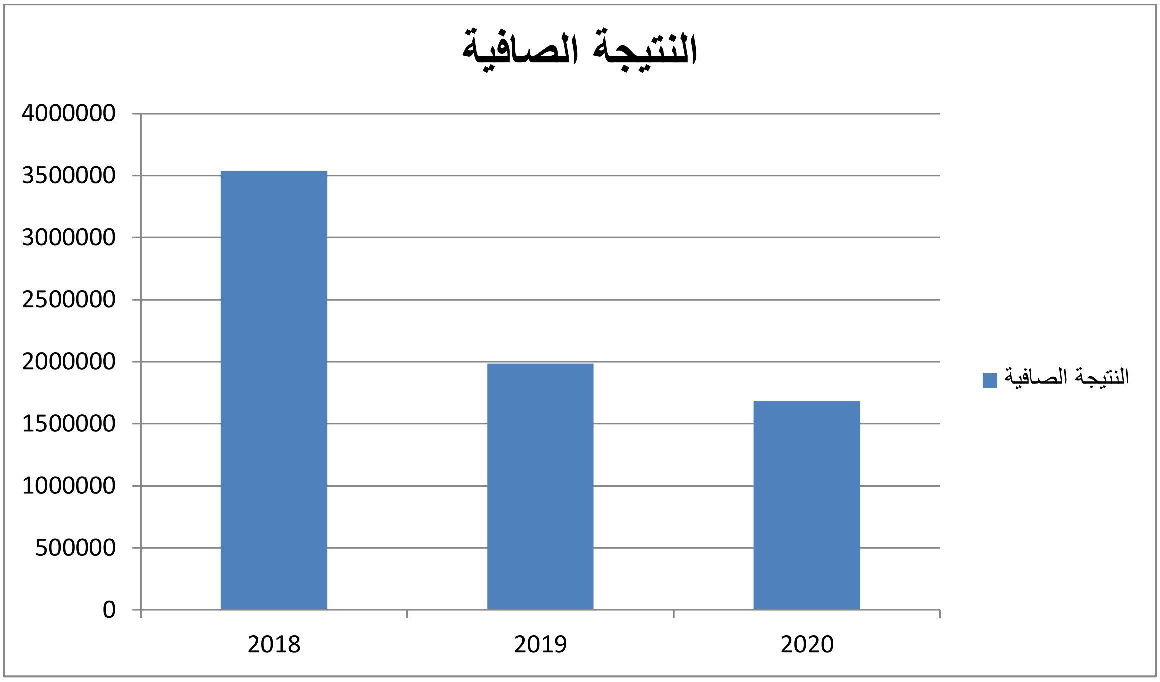

المصدر : من إعداد الطالبين

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان النتيجة في إنخفاض مستمر من سنة 2018 الى سنة 2019

خاتـمة

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها ، و للتعمق اكثر في اهمية التحلي المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، قمنا باسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة و ذلك بدراسة ميزانياتها لثلاث سنوات الاخيرة المتتالية باستخدام مؤشرات و نسب التحليل المالي و ذلك لتسهيل عملية الدراسة و الوصول الى نتائج اكثر دقة و وضوح.

و عليه و من خلال تناولنا لموضوع كما دور تحليل القوائم المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية فقد كانت هذه الدراسة محاولة للوقوف على الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية و مدى مساهمة هذا التحليل في اعطاء الحلول المناسبة.

و قد توصلنا في ختام بحثنا الى ان تحليل القوائم المالية اداة لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها نظرا لاهميتها البالغة في معرفة و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

كما يعتبر التحليل المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة و الاخطار المالية التي قد تتعرض لها مستقبلا.

تعتبر القوائم المالية بمثابة مادة اولية و منطلق لاجراء عملية التحليل المالي ، كما توصلنا الى معرفة ان مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية هي من اهم الادوات المستعملة في عملية تحليل و تشخيص وضعية المؤسسة المالية.

من خلال اطلاعنا على مختلف الجوانب النظرية و التطبيقية للبحث فاننا نوصي بانه يجب على المؤسسات انشاء مصلحة خاصة بالتحليل و التشخيص المالي و يجب اعتبار التحليل المالي على انه اجراء مهم يجب على المؤسسة القيام به لمعرفة وضعيتها المالية و اخذ القرارات المناسبة و تحسينها

كما يستوجب على المؤسسات استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة و توسيع نشاطاتها و ذلك من خلال استعمال مواردها الخاصة.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر والمرجع:

1. أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.
2. خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي و الاقتصادي في دراسات تقييم و جدوى المشاريع**، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2010.
3. صادق الحسني ، **التحليل المالي و المحاسبي** ، دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الأولى، 1998، عمان، الأردن.
4. طارق عبد العال حماد ،**التقارير المالية** ،الدار الجامعية ،مصر،2005 .
5. عبد الغفار حنفي ، **أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية ، مصر ، 2004.
6. مبارك لسلوس ، **التسيير المالي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.
7. ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة 02، دار المحمدية العامة، الجزائر ، بدون سنة نشر.
8. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر 1999.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1. بوجمعة سارة، روباش اسيا، **دور الاساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة 2015-2016** مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2016-2017.
2. علمي حليمة، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم المالية و المحاسبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
3. نوي الحاج، **انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،2005.

ثالثا: المجالات والمداخلات

1. علمي حليمة ، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة** ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،2015-2016.
2. لزعر محمد سامي ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة،2001-2012 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير.
3. مسوسي زهية، ساري رزيقة، **دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي** ، جامعة أمحند أكلي أمحند الحاج ،البويرة 2018/2017 .

الملخص :

هدفت الدراسة الى توضيح أهمية إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضع المالي في ظل الإصلاح المحاسبي الذي تم في سنة 2007 وفقا للقانون 07-11 الصادر عن وزارة المالية، وقد جاء الإصلاح المحاسبي بمجموعة جديدة من المفاهيم وبنية جديدة للقوائم المالية منسجمة مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الشكل والمضمون ،إذ أن محتويات القوائم المالية والطرق المحاسبية لاسيما المحاسبة عن القيمة العادلة التي لها تأثير بالغ على جودة ومصداقية القوائم المالية والتي بدورها تخدم أهداف التحليل المالي ومعرفة الوضع المالي للمؤسسة وتشخيص الحالة المالية ، والوقوف على نقاط القوة والضعف، مع العمل في المستقبل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لتحسين الأداء المالي للمؤسسة وهذا ماتوصلت إليه الورقة البحثية ، أما التوصيات التي خرجنا بها تتمثل في ضرورة العمل على تطبيق أدوات حديثة في التحليل المالي التي من شأنها يقوم المحلل المالي بالتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة على المدى البعيد ومن بين هذه الأدوات إستخدام أساليب التنبؤ الرياضية والإحصائية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تعتمد على مؤشرات مالية مستمدة من القوائم المالية بالإضافة الى مصادر أخرى كالمعلومات المحصل عليها من أسواق راس المال والبورصات المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح المحاسبي ، القوائم المالية ، التحليل المالي ، أدوات التحليل المالي ، تشخيص الوضع المالي.

Summary:

The study aimed to clarify the importance of using financial analysis assessing the financial situation in light of the accounting reform, which was in 2007, according to the law 07-11 issued by the Ministry of Finance Tools, Reform of accounting came a new set of concepts and structure of the new financial statements in line with International Accounting Standards with the terms of form and content, since the contents of the financial statements and accounting methods used, especially accounting for the fair value that have a tremendous impact on the quality and credibility of the financial statements, which in turn serve the objectives of financial analysis and knowledge of the financial situation of the institution and the diagnosis of the financial situation, And stand on the strengths and weaknesses, with the work in the future to enhance the strengths of the financial statements and address weaknesses to improve the financial performance of the institution and that the findings of the research paper, but recommendations that we came out in this research is the need to work on the application of modern tools of financial analysis that will based financial analyst to predict the financial situation of the institution in the long run among these tools, the use of mathematical and statistical methods to predict The models predict the financial failure that rely on financial indicators derived from the financial statements as well as other sources such as information obtained from the capital of domestic and international stock exchanges and markets.

Key words: reform of accounting, financial statements, financial analysis, financial analysis tools, the diagnosis of the financial situation.